





وضع للمعنى الجار والمجرور مفعول به باللام والجملة الفعلية صفة تؤول للفظ وفيه اعتراض عن المحرقة
والاصوات والمهملات وما يدرك بعقل كوجه اللفظ المدرك من اللفظ المسموع من وراء الجدار فانها
ليست بموضع للمعنى وكذا من حروف الهجاء فانما وضعت لغرض تركيب الالفاظ لا للمعنى لا يقا
انها لما كانت موضوعة لهذا الغرض كان هذا الغرض معناه فلا وجه للاعتراض عنها بهذا القيد
لأننا نقول ان النظم من شئ لا يكون معنى ذلك شئ اذ المعنى ما يعنى من اللفظ لا بالجملة اللفظ
والا لكانت حروف الهجاء كلها مترادفات ثم الوضع في اللغة التعمين وفي الاصطلاح
تعيين اللفظ للمعنى اولا وفيه نظر وجهين الاول انه يخرج منه مشترك باعتبار المعنى الثاني
وكذا المنقولات باعتبار المعنى الثالث وهو انه ما يرد اذا اريد ما يوضع مطلقا سواء كان لغويا
او عرفيا او اصطلاحيا كما ذهب اليه البعض حتى قالوا ان المنقول باعتبار المعنى الثاني
ضيق لا مجاز وان نسبته كلمة باعتبار الوضع الثالث وجيب بان المراد الاولى عند الوضع
فان السبب الغالب في الاشتراك انما سببان الوضع الاول او تعدد الوضع وكل وضع بانه
اليه وثلاثا وثلاثا وبل جاز اول فيدخل المشترك والمنقول والثاني انه يخرج من هذه اللفظ
الدوال الاربع مع كونها موضوعة للمعنى وجيب بانه تعريف اللفظ الموضوع لا تعريف كل
موضوع فلا يكون الدوال الاربع داخله في الحدود فتسبيل الوضع تعيين اللفظ بانه للمعنى
بنفسه وفيه نظر لانه يخرج من الحرف لا احتياجه الى الضميمة وجيب بانه انما يحتاج الى ضميمة
في حق دلالة على معنى لاني حق تعيينه للمعنى وهذا قد ذكره التعيين دون الدلالة وقبل
الموضع تخصيص شئ بشئ اطلاق المخصص او احس به فهم المخصص وفيه نظر بوجه الاكبر



انه يدخل فيه الحرفات حيث يفهم معناه منى اطلقت واجيب بان المراد بتخصيص تخصيض الواضع
 وليس فيها تخصيض واضع فلا يدخل والثاني يدخل فيه المنقولات الاصطلاحية واللغوية كالقول
 والاداءة حيث يفهم منها المعنى الشريعي والعرفي وفي اصطلاح الشيخ والعرف منى اطلقنا مع انما
 يستلزم موضوعين هو انما يرد اذا اردنا بالوضع الوضع اللغوي كما ذهب اليه العامة حتى قالوا ان المنقول
 باعتبار المعنى الشريعي جاز لا حقيقة وان تسمية كلمة باعتبار محل الحقيقة واجيب بان المراد بتخصيص
 التخصيص الاول وهو تخصيض اللفظ فيخرج تخصيض الشيخ والعرف العام ويمكن ان يعترف فيها
 بالوضع عند من عرف الوضع بهذا التعريف فيراد بطلق الوضع لئلا يكون او اصطلاح او عرفيا فلا يرد
 على المنقولات اصلا والثالث انه يخرج منه الحرف حيث لا يفهم معناه منى اطلق بل اذا اطلق
 مع ضمنية واجيب بان المراد منى اطلق اللفظ لا محجوا ولا شك ان الحرف منى اطلق اللفظ لا محجوا
 يفهم معناه لا محجوا واللفظ لا محجوا اذا اطلق مع ضمنية لان اللفظ لا محجوا غير صحيح فان قيل
 يخرج من جميع التعريفات المذكورة بقية المعنى حرف الجواز مع كوننا موضوعا لفرض كمال اللفظ
 قد بينا ان العرف من الشئ لا يكون معناه فكيف يستقيم بقية المعنى في حد الوضع قبل هذا
 تعريفات اللفظ الوضع للمعنى لا مطلقا فلا يكون حروف الجواز افعلة تحت المحذور ثم انما
 الى القية ان لا يكون مفردا ومعنى المفرد هو ان لا يقسم عليه لفظا بمعنى زيد وعبد
 علما وفيما خراز عن المعنى المركب حيث يقسم عليه لفظا بمعنى الرجل ومرتبة ثم قوله
 مفرد بالرفع صفة للفظا وبالجر صفة للمعنى وبالنصب حال من خبر وضع كذا في الجواشي لا يقال
 ان الجواز على الرفع للتقريب وعدم الفصل اذ لا يمنع العدل عن التقريب بل مانع لا نقول

بل كلاهما ليس متساويين لان كلاهما راجع على الاخر من وجه اما رجحان الجرم اذ كنتم واما رجحان
 الرفع فلان الكلام على تقديره يجري على سبيل بناء على ان الافراد حقيقة صفة اللفظ وانما
 يكون صفة للمعنى تتبع اللفظ لان المفرد من اللفظ ما لا يقصد بحرية دلالة على جزء معناه حين
 هو جزءه والمعنى المفرد ما يكون لفظ مفردا فان افراد المعنى لا يستعمل بدون اعتبار افراد اللفظ
 اصطلاحا واعتبار افراد اللفظ لا يستعمل بدون افراد المعنى فاستوى الوجهان وتعالى ان يقول
 لا يخرج الجرم باذكار لان قوله وضع معنى صفة اللفظ ومفرد صفة بعد صفة وتقديم الصفة الاولى
 على الثانية لا يسمى فصلا وكذا لا يخرج الرفع بما ذكر لان ما ذكر ان الافراد حقيقة صفة اللفظ
 الم فهو اصطلاح المنطقين دون النحويين لانا قد وجدنا في جميع تفاسير المعقولات انهم جعلوا الافراد
 صفة بمعنى ذلك اللفظ فعلمنا ان اصطلاحهم هذا يقتضيهم المصنف في ذلك لان كل متكلم يتكلم
 باصطلاحه فلا يخرج احد من الجرم والرفع على ان جعله صفة اللفظنا فنحن ما ذكر اوله لان
 الوصف غير مراد فان قيل نحو فائنة ويضرب ويصير كلمة بدليل انها اعراب باء اركب
 مع ان جزاء لفظ يدل على جزء معناه فان التا في فائنة تدل على التانيث وحروف المنصاة
 في يضرب تدل على المنصاة والياء في يصير تدل على النسبة فيجب ان يكون كل واحد منهما مركبا
 ولا يكون كلمة على كلمتين فيسئل ان جميع ما ذكرت كل من صارتا من شدة الانزياح الكلمة
 فاعرب المركب باء اركب الكلمة وذلك لعدم استقلال الحروف المنصلة في الكلمة المذكورة
 انما قلنا انها كلمتان لانه لو لم تكن كلمتين للزم في حسنة توالي اربع حركات في كلمة واحدة
 وفي عداوة عداية ابدال الواو في الوسط ولا يلزم بالترتيب في قائمة اجتماع التذكير والتثنية

اذ لو لم اجتماعها فيه بعد تحقق التام في الرسل بعد دخول اللام اجتماع التعريف والتكثير ليس
 في الرسل اجتماع التعريف والتكثير بالاتفاق فليس قاصرة اجتماع والتكثير وان ثبتت انها
 مركبات فهذا شرح القيود المذكورة في تعريف الكلمة فان قيل بل انك ذكر القيد الرابع
 وهو كونه اداة على المعنى كما ذكره الزمخشري وغيره قيل ان قيد الوضع يعني عنه لانهم لما قيدوا
 بالدلالة لاخراج المسمات وذلك حاصل بقيد الوضع لان الوضع تعيين اللفظ بآراء المعنى فيخرج
 بهذا ما يخرج بذلك وقيل انك قيد بالدلالة لتخرج الحرف قبل ضم الضميمة فانه لا بدل على
 المعنى مع انه كلمة بالاتفاق فغير نظر لان المراد بالدلالة الدلالة بالقوة دون الدلالة بالفعل
 والحرف قبل ضم الضميمة يدل على المعنى بالقوة لمحصل الدلالة فيما بعد ضم الضميمة بالفعل فلا يخرج
 وجوبه لو كان المراد بالدلالة الدلالة بالقوة لاضلت المسمات في تعريف الكلمة لانها لا يقال
 على انها بالقوة لمحصل الدلالة فيما بعد الوضع وغير نظر لان المراد بالدلالة الدلالة بالقوة بلا شرط
 شيء والدلالة في المسمات بشروط الوضع على ان دلالة المسمات على المعنى قبل الوضع لا تسمى دلالة
 بالقوة لان دلالتها بالفعل بعد الوضع انما يحصل بعد تغيير ما بينها لانها بعد الوضع لا تبقى هي
 الا ترى انك لا تقول لاجاد انه ناطق بالقوة باعتبار حصول النطق فيه بعد ان حصل له
 ان لم يحصل النطق فيه بعد تغيير ما هيته لانه بعد ما صار انب فالاي بقي جاد اجمالا دلالة الحرف
 قبل ضم الضميمة فانه تسمى دلالة بالقوة لان دلالة الفعل بعد ضم الضميمة يحصل بدون تغيير ما هيته
 فانضم الفرق بين دلالة المسمات قبل الوضع ودلالة الحرف قبل ضم الضميمة ثم لما فرغ من
 عن تعريف الكلمة شرع في تقسيمها واخصاها في الانواع الثلاثة فقال وهي اسم فاعل وحرف

الضمير عائد الى الكلمة فان قيل الكلمة من حيث هي ليست باسم ولا فعل ولا حرف بل هي علم من
من هذه الاشياء فكيف يستقيم الحمل وايضا ان الضمير اذا كان معادلا لذكر او خبرا موشا او على العكس كان
رعاية الخبر احسن والخبر هنا ذكر وان كان المعاد موشا فكان ذكر الخبر احسن قيل الخبر محذوف
والضمير عائد الى اسم فعل او حرف او صيغة على اسم فعل وحرف فان قيل الواو الجمع
والجمع بحرف الجمع كالمجموع فوجب ان يكون الكل مجموعا من الاشياء لا كل واحد منها قيل التفسير
هو من احد بناتيم الكل الى اجزائه كما تقول السكبين خل عسل وما والواو فيه يوجب اجتماع المعنوية
والعطف عليه في الوجود من حيث العلم على المجموع فاصح الملاقاة تقسم على كل جزء بطريق الحقيقة فان السكبين
لا يطين حقيقة على الخل ولا على العسل بل على المجموع وتبينها تقسيم الكل الى جزئياته كما تقول الحيوان انسان فخرس
وغير ذلك ولا بد ان يكون هو التقسيم من حيث فاصح الملاقاة تقسم على كل جزء بطريق الحقيقة فان
الحيوان يجمع ان يطين على كل واحد من الانسان والفرس والغنم والواو فيه يطين الجمع الافرادى الثابت في كل فرد
والنفسيم الذي نحن بصدده من هذا القبيل فاصح الملاقاة يكون على كل واحد من هذه الانقسام الثلاثة ثم الاستم من
السموكة البعيرين قيل اشبهتة اشتقا كوسمى سمي والسماء وسمى فانما تدل على انه متصل اللام فاصد عنه هم سمو
وزن خل كبير الفا وسكون العين مخذفت اللام التي هو الواو على خلاف القياس وجعلت بجزء الوصل عوضا عنه
ووزنه اثنان وعند الكوفيين من الوسم لوجود التناسل بينهما لا الوسم في اللغة العلة والاسم ايضا كذا فيكون بها
فاصد عنه هم سم كبير الفا وسكون العين مخذفت الفا التي هي الواو وجعلت بجزء الوصل عوضا عنه واشبهتة
عنه هم محذوف على الغلب مما لا يسمي وسمى كواسم اسماء او سام واصل سمي وسمى ثم قيلت وهذا كما ترى فاعلم ان
الفعل مأخوذ من التلغح وهو التمسك سمي الفعل التمسك الفعل الفلوي وهو المصدر تسمية الدال باسم الدال وحرف مأخوذ

بسمي

من حرف الراءى اى طرفه ويسمى به لانه يكون في طرف من الاسم او الفعل ثم لما قسم الكلمة
وحصرها في الانواع الثلاثة شرع في تعديل النقص مما حصر فيها فقال لا نقفا فان قيل ليس كلام
المصنف دعوى المحصر الذى يتحقق به اللام حتى يتوجه طلب الدليل على المحصر يتحقق به اللام قيل الوضع
بيان الخاص لا قسم الكلمة ولسكوت في موضع البيان بيان وقد سكنت على الثلاثة فكانه قال ان حصرت الكلمة
على هذه الثلاثة لمكانها فيكون الاسم متعلقا بمفهوم الكلام ويخبر راجع الى الكلمة اى الى الكلمة كما
ان تدل على معنى ودلالة اللفظ كونه بحيث يلزم من العلم به العلم بمفهومه وقيل دلالة اللفظ فهم
المعنى منه عند الظاهر او تحصيله او حسه وقيل نظر لان الدلالة صفة اللفظ والفهم ان كان بمعنى
المصدر المبني للفاعل اعنى الفاعلية فهو صفة الاسم وان كان بمعنى المصدر المبني للمفعول اعنى
المفعولية فهو صفة المعنى واياها كان فلا يحج حمله على الدلالة والتفصيل به اجيب بان هذا التعريف
بآثار الدلالة وعلتها فلا شك ان فهم المعنى من اللفظ اثر الدلالة وعلتها فاعلم مجازى او على وجه
مقتضى ويمكن ان يفهم المعنى المبني للمصدر المبني للمفعول وهو صفة المعنى حقيقة وصفة اللفظ سببا
واللفظ لا يقبل المعنى منه وكما جاز تعريف الشئ بصفة فائمه بهما الصفة فائمه بمتعلقة اصطلاحا
ولاشك في الاصطلاح فان قيل الضمير قد دللنا ان كان راجعا الى الكلمة وهو اسم ان
وقد دللنا ان قيل بناء على المصدر خبره فيصير معنى الكلام لانه اما دلالتها على معنى في نفسه او لا وهو
غير مستقيم لان الدلالة مصدر وحمل المصدر على الذات غير صحيح لانه حمل الوصف على الذات لا يقال زيد
ضرب فلان صحيح حمل الدلالة على الكلمة فيقول في الكلام ضربه متعلقا بالاسم اى لان جابجا اما دلالة
او من الخبر اى لانها اذات دلالة ويمكن ان يجعل معنى قوله ان قيل بناء على المصدر مبتدأ ومفعول الخبر

تفسير

والجمله خبر ان اى ما نسا ادا ولا نسا على معنى في نفسه شبه الاول ويجوز ان يؤول المصدر باسم الفاعل
 اى نسا ادا ولا يوزن الجواز في الجواز لان الفعل مع ان المصدر به مصدر حقيقة بالوضع الجلى ان كان فعلا
 وكذا الخبر في قوله في نفسها راجع الى الكلمة والجواز الجوز وصفه قوله معنى اى ل على معنى محال في نفس الكلمة
 اولاً مطع قد نزل على نزل على معنى في نفسها فان قيل لو كان الضمير راجعاً الى الكلمة لكان في ذكر قوله
 في نفسها تكراراً اى تكرار اللفظ الدلالة لان معنى جمل المعنى في الكلمة كونه مدلولاً لها فيصير معنى الكلام اما ان
 الكلمة على معنى هو قول لها وهو تكرار لا طائل تحته قيل لا تكرار في ذكره لان الكلمة قد نزل على معنى هو قول لها
 كما لا سم وفعلى قد نزل على معنى هو مدلول غير كما حرف فانه يدل على معنى محال في غيره اى هو قول غير كالاسم
 نزل على تعريف نفسه الاسم ولم نزل على معنى نفسه الفعل وعلى هذا نفس وتبين ان الاسم في تعريف الاسم
 ان لا يسمه كما ويجوز ان يكون الجواز الجوز طر فانه قد نزل في معنى الباء اى ل نفسها لا يسم ضمنية بمجمله
 الحرف فانه يدل بضم ضمنية وفي بعض النسخ وضع في نفسه تنكير ضمير محلى هذا يرجم الى اللفظ المذكور معنى لولاه
 الكلمة عليه اولى معنى وعلى الاخير يكون في معنى الباء لا يوزن كما انظر في النظر في معنى هذه النسخه انما
 الجواز الجوز وصفه معنى كان المعنى اما ان نزل على معنى محال في نفسه اى بالنظر اليه لا بالنظر الى كونه مدلول اللفظ
 من اسم فاعل بمجمله الحرف فانه يدل على معنى محال بالنظر الى كونه مدلول اسم فاعل وان كان ظرف نزل كان
 اما ان يدل على معنى في ذاته لا في غيره بمجمله الحرف فانه يدل في غيره لا في ذاته فان قيل معنى الاسم لا نزل
 على معنى في نفسها كما لو كانت واسماء الاشارة ضمير انما نحتاج الى هذه الابهة واثبت ان هذا المعنى في نفسه
 حرفاً لا اسماً قبل المراد بالمدلول على معنى في نفسها ولا نسا بحرف الوضع وبن الاسماء نزل على معنى في نفسه بحسب
 الوضع وان خرجت عن الاستقلال بحرف الوضع فما لا يؤول الى الشئ هو الا يدل على معنى في نفسه وهو ما لا يؤول

وحجة مستأنفة لانه لما قال اما ان تدل على معنى في نفسه لا يحرك السامع ان يسئل لماذا انما
 فقال الثاني كذا اول اول كذا وانما قدم الحرف في الـ ليس وانما اخره في الدعوى لانه في اللغة الطرقت
 فذكره مرة في طرف ومرة في طرف اخر والشرع في البيت من القريب اوله في الكلمة التي تدل على معنى
 نفسها لا يحتاج الى التقسيم في السبل المحرقة التي تدل على معنى في نفسها فانما يحتاج الى التقسيم اوله
 على كونه عبارة عن عدم الدلالة على معنى في نفسه والعدم مقدم على الوجود فان قيل بل العدم لا يكون مقبولا
 اي محصلا فثبت انما بهية فكيف يكون عدم الدلالة فصلا معنى مقبولا للحرف وكذا عدم الاقتضيان كيف يكون
 فصلا مقبولا كما سم قبل هذا التعريف اسمى لا بهية او يقال عدم المحض لا يكون مقبولا لا بهية واما عدم
 المنقضا الى الوجود فظاهر انه لا يكون مقبولا لا بهية الا ترى انهم قالوا اسمى عدم البصر على مشبهة البصر والتمش
 عدم الحيا على مشبهة الحيا والجهل بعدم العلم على مشبهة العلم والعدم بهية مقبولا الى الوجود وهو الدلالة فصلا
 ان يكون فصلا مقبولا على بهية الحرف والماز فغيره والاول وهو ما يدل على معنى في نفسه وهو بهية
 وخرجه اما ان يقتصر على معنى باحد الازمنة الثلاثة اي الماضي والحال والاستقبال
 وهذا المركب في طريقة اما ان تدل فيحذف المقصود من البنية اسمى حال الاول اما اقتصران او من الخبر
 اسمى الاول اما ذو اقتصران او يجعل قوله اما ان يقتصران مبتدأ مخدوف الخبر اي الاول اما اقتصران باحد الازمنة
 الثلاثة ثابتة اول اول او بالصفة باسم الفعل اسمى الاول اما اقتصران باحد الازمنة الثلاثة او لا
 عطف على قوله يقتصران اسمى لا يقتصران باحد الازمنة الثلاثة وتعبير الاقتصران باحد الازمنة الثلاثة بمنع خروج نحو
 البصر وغيره والاسرى والتأديب عن الاسم ودخوله في فعل لا يقتصران بزمان مطلقا وفعل آخر
 باحد الازمنة الثلاثة فان قيل يخرج المضارع عن تعريف الفعل لانه يقتصران بزمانين الحال والاستقبال

قيل انه متقرن باحد معناه الواضح والاشتراك كما عرض بقوله الوضع او تعذر او يقال انه لما
 كان متقرنا بالزمانين صدق عليه انه متقرن باحد الازمنة اشكته لوجود الواحد في المتن لكن لا يصح عليه
 انه اقترن باحد فقط والمراد بنا الاقتران باحد لا بقسمة فلا يخرج المضارع او يقال المراد بالاقتران
 الاقتران باحد لا بشرط التعين بل باحد مطلقا سواء كان ذلك لا محالة كما في الماضي او غير معين
 كما في المضارع لا يقال فعلى هذا يدخل نحو الصبح والغروب والشمس والليل في قوله لا نقول
 انها اقترنت بزمان مطلق لا باحد من زمان مطلق ففعل ما اقترنت باحد زمان مطلق والوجه هو الجواب الاول
 فان قيل ففعل منقوض طرأ وعكسا اما طرأ فلا يصادق على نحو سبها وصفه وزيد ضارب لان وقتا
 او ليس فانها متقرنة باحد الازمنة مع انها ليست بافعال واما عكسا فلا يصادق على الافعال
 الجاهل نحو عسى ونعم ونيس وما حسن زيد لانها غير متقرنة باحد الازمنة لثبوتها مع انها افعال
 قيل بانقران ان بحسب الوضع فيخرج نحو سبها وصفه وزيد ضارب لان وقتا او ليس لانها متقرنة
 بحسب الوضع بل يدخل خصائص الازمنة عليها وانما اقترنت بالاحتمال العارض وقوله فعل نحو عسى ونعم
 ونيس ما حسن زيد فانها متقرنة باحد بحسب الوضع بل يدخل خصائص الفعل عليه وانما خرجت
 عن الاقتران بالاحتمال العارض وتعالى ان يقول سلنا عدم الاقتران في زيد ضارب الان
 او غدا او أمس لكن لا نسلم ذلك في اسما الافعال فانها سبها مثلا يدل على معنى بعد مضافا وكذا وصفه
 على معنى سبكت ووجب بان المراد بالوضع الوضع الاول اقتران اسما الافعال بحسب الوضع
 والمراد بالاعتبار الاستعمال وذلك لان هذه الاسماء منقولة عن المصادر سواء كان تنقل صرفيا
 نحو زيد فانه قد ينقل مصدر ايضا او غير صحيح نحو سبها فانه وان لم ينقل مصدر الا انه على وزن تفعلا

مصدر رقتي او عن الطرف او عن الجار والمجرور نحو امكنك يد او عليك امر او لم تغيرن بالزمان شي من
 هذه الجهات بحسب الوضع لكنها استعملت بمعنى الافعال ووضعت موضعها وسببها الكلام فيها في موضع
 الاشياء انما كان قيل يدخل لفظ الماضي والمستقبل في حد الفعل لانها متقرنان باحد الزمانين الثابتين
 وهما انما قيل معنى اقتران الفعل ان بل بكونه اي بكونه جزو على الحدث وبصفة على زمان معين
 من الزمانين المستند ولفظ الماضي والمستقبل يدلان على الزمان المعين بالماضي والاضحية او السبب
 صيغة الاقتران اذ لو كان فيها صيغة الاقتران لما انفك الاقتران عنها وقد وجدناهما يتفككان
 في موارد الاستعمال فقلنا ان اسمي الفاعل والمفعول ليس فيها صيغة الاقتران بكونه صاحب نفع الزمان
 فيه صيغة الاقتران حيث لم يجد بين الصيغة في موارد الاستعمال شكا على الاقتران فلا بد من قيل ان القول بكونه
 الصيغة فاعل نفع المعين صيغة اقتران وصيغة فاعل كالمعبرين عدم صيغة اقتران تحكم محض لا دليل عليه
 او يقال انما لا يدلان في حد الفعل لانها لا يطلق عرفا الا على الفعلين المعبرين وهما الفعل الماضي والمستقبل
 نحو ضرب ويضرب مثلا او على الزمان فقط اي على الزمان كاضر والمستقبل فان رديهما الفعلان المعبران
 لهما ما غير متقرن لان معناهما اللفظ ولا اقتران فيه وانما اقتران معنى معناهما فلا يصدق في معناهما حد الفعل
 وان رديهما الزمان فقط فمعناهما الزمان لا شي اخر فيقرن بذلك الزمان فلا يصدق في معناهما الحد ايضا
 لان الفعل مادل على معنى متقرن زمان من الزمانين الثابتين ولم يوجد فيها على هذا التقدير شي يغيرن بالزمان
 فان قيل لا يتم ذلك بل يوجد فيها شي يغيرن بالزمان وهو المعنى الاستقبال كما في معنى معنى والمستقبل
 قيل اذ رديهما الزمان فقط لم يوجد فيها الا الزمان المراد بالمعنى والاستقبال الا المعنى والاستقبال
 المتقرنان بالزمان بخلاف معنى معنى والمستقبل يستقبل حيث رديه بها شي يغيرن بالزمان ذلك الشيء

والمعنى الاستقبال وهذا لا ينبغي على من راد في فهمه فحينئذ إذا روي بها الجملة المعنوية فلا سلم ان
معناها غير متقرن بل متقرن لان معنى الالهي شذلا لفظا ضرب الدال على اقتران الحدث بالزمان فيكون معناه
ثلاثة اجزاء اللفظ والحدث والزمان والشك ان الحدث متقرن بالزمان ولما كانا اجزاء لهما متقرنا بالزمان يصدق عليه
ان معناه متقرن بالزمان فكيف يقال معناه غير متقرن قبل ان يحدث والزمان والحدثا فليس في معنى اللفظ
كلمة غير مقصودين في خبرية بل المقصود في خبرية هو لفظا صريح قوله معناه غير متقرن واللام يقدر الشاكي
هو لا يتقرن باحد الازمنة الثلاثة وهو مستدأخذه الاسم والجملة مستأنفة ايضا لانه مثال اما ان يتقرن
باحد الازمنة الثلاثة او لا كذلك مع كمالها بالاول والاول ما انشأ فقال ان الاسم والاول الفعل
وانما لم يتعرض به لانه معلوم بالقرينة كافي في قوله تعالى وورثه ابواه فلا بد من الالهي خصوصا ثم
بذلك السبل اعني قوله لانها اما ان يسل المسمى في اصطلاح اهل المنطق قياسا اقترانيا كبر ما في منطقين
كما يقال العدد انا زوج او فرد والعرد اما كسب عن زوج فرد او غير كسب بينهما ينتج العدد انا زوج او فرد كسب
او غير كسب وبذلك السبل وجوب الجهر لان هذه خمسة دائرة بين النفي والاثبات فهو وجوب الجهر واللام ارتفاع
التقيضين او اجتماعهما لا اختصاص كل صورة عن الدلالة وعدم الدلالة والاقتران وعدم الاقتران بنفس
فهم سبق الزائد على هذه الالام الثلاثة الانتفاء والاثبات والنفي اى انتفاء الدلالة وعدم الدلالة وارتفاع الاقتران
وعدم الاقتران وهو المسمى بشمول لعدم فيلزم ارتفاع التقيضين وهو محال او وجود الالانهاث والنفي اى وجود
الدلالة وعدم الدلالة ووجود الاقتران وعدم الاقتران وهو المسمى بشمول الوجود فيلزم اجتماع التقيضين وهو محال
فانحصرت الاقسام على هذه الثلاثة فحينئذ السبل عقلى ونقلى لا سبيل الى الاول لان الفعل لا يكلم بالجهر لان
الاسم الثاني يحصل بتقسيم عقلى او بعض لا ياتي ان يتقسم غير الدال الى المتقرن باحد الازمنة الثلاثة والى غير متقرن

بأحد فكذلك قسم من قسمي القسمين أيضا عقلا أو عقل لا ياتي ان ينقسم المتقترن بالزنا
 الى الزنا في معنى الحال الاستقبال ثم المتقترن بالزنا ان ينقسم الى الماضي القريب الى السبعية كذا المتقترن
 بالاستقبال ان ينقسم الى المستقبل في الدنيا والى المستقبل في الآخرة وكذا غير المتقترن لا يمتنع العقل ان
 ينقسم الى شقين والى غير شقين الى لا يتناسى وكذا لا يسيل الى انشائي لان الدليل العقلي لا يكون مقولا منه
 واحدا من العرب وهذا الدليل غير منقوطة من احد من اهل العرب حتى يكون حجة وحديث الدليل عقلي المقدما
 اصطلاحية نظرية بيانه انما وجدنا في اصطلاح النحاة ان الكلمة منحرفة على قسمين احدهما دل على معنى في
 نفسه وثانيهما لا يدل على معنى في نفسه وكذا وجدنا في اصطلاحهم ان دل على معنى في نفسه منحرفة على قسمين
 احدهما لا يقترن بأحد الاثرين الثلاثة وثانيهما لا يقترن بأحد هاتين المقدمات منقولة عن اهل الاصطلاح
 واذا ثبتت هذه المقدمات حكم العقل بالبحر لاذكرنا هذه خمسة اربعة من النفي والاثبات فيوجب البحر الا
 يلزم ارتفاع النقيضين او اجتماعهما وكل منهما محال عقلا والدليل العقلي لا يلزم ان يكون مقدمات عقلي بل
 قد يكون نظرية وقد يكون حسية وقد يكون تجريبية على ما عرفت في المنطق وقد علم بذلك اي الدليل المذكور
 وهو دليل البحر حد كالحديثين اي من الانواع الثلاثة لانه قال الثاني الحرف والمراد بالثاني
 لا يدل على معنى في نفسه وهو الحرف ثم قال لثاني الاسم والمراد بالثاني ما يدل على معنى في نفسه
 لم يقترن بأحد الاثرين الثلاثة وهو الاسم وقد علم بالضرورة ان الاول لفعل وهو دل على معنى في نفسه واقرن
 بأحد الاثرين الثلاثة وهو الفعل فان قيل على ما ذكرناه اثباتا المحذور واثباتا الحرف على غير تقييد عيني
 وهو محذور لانه وكذا اعتبار الاسم على الفعل به ايضا وهو محذور لا قرآن ونظيرة الحد لا يكون مقولا لها منه كما
 فكيف سمى هذا قبل تسميته المراد بالحد الحقيق بل المراد بقول الجاسع لافراد الحد والمراد بالماضي لغيره المراد

مراد كان من الذاتيات والخصيات او منها فلا يتوجه ما ذكرتم ثم الواو في قوله وقد علم
 يمكن ان يكون اطرأضيه وانجده معترضة لمخرج الدليل المذكور ترغيبا للطلاب وتنبها
 على ان هذا الدليل مما يلزم حفظه وضبطه لتضمنه حد كل واحد منها او لتبينه من لا يكتفي
 بالاشارة بل يحتاج الى التبيين وذلك لان طباع الناس على ثلث مراتب اعم
 الاولى ان يفهم معنى الكلام بمجرد الاشارة ولا يحتاج الى التبيين والتفريع والثانية
 ان يفهم معناه بمجرد الاشارة بل يحتاج الى التبيين والثالثة ان لا يفهم معناه بمجرد
 الاشارة والتبيين بل يحتاج الى التفريع وهذه درجته من اشارة اوله الى اخره وفي ضمن
 الدليل ثم نبذة عليها بقوله وقد علم بذلك حد كل واحد منها ثم مخرج من بعد بقوله الاسم كذا
 والفعل كذا او بحرف كذا انباء على اختلاف مراتب الطبوع ليعلموا طبيعة من الطبوع
 من الاستفادة به الاولى ما قبل ان يذهبه الجملة معترضة لوقوع من قبل ان يذهبه
 تعريف الاسم فانه باطل لانه وقع كثيرا في تعارضه في فهمه ولا يشور وواجوب مع والاعطف
 قبل هذا فلا يعمل عليه بدون الضرورة ويمكن ان يكون عاطفة على محذوف اى قد بين
 وقد علم بذلك وكلمة قد للتحقيق او للتقريب اى تقريبا الى حال فيفهم ان العلم
 واحد منها بدليل اخر قريب من زمان التكلم فكانه قال وقد علم بذلك حد كل واحد منها
 على اتصال زمان التكلم وانما اختار علم دون عرف لان المعرفة ادراك بجزئى واعلم
 ادراك الكلى لان الحد كلى وانما قال بذلك دون به مع ان الموضع موضع التعمير تقديم
 معاد وزيادة التمكن في العلم وانما اختار ذلك دون به مع ان العلم رتبة

و هو دليل المحر قريب الشك من دليل المحر و تفهيم ثمة باعتبار تنزيل بعد درجته و رفعه محله شرفه
 بعد هبة كافي قوله لكان لم ذلك الكتاب و اما استحق النظم لانه يدعي انما و يحتمل
 انه دليل محر نفس جنس كل واحد منها و فصل و اما قدم مفعول الثاني على الاول اجمالا فان
 جزا الدليل و انه امر الغريب و انشى البسيط فان قيل اضافة كل له واحد لا يخلو من ان يكون
 بمعنى اللام و بمعنى من لا يستقيم كل واحد منهما اما الاول فلان الضافة بمعنى اللام تقتضي جمعا
 بين المضاف و المضاف اليه و لا شائفة بينهما لان كل كل و حاطة افراد ما اضيف اليه
 و اما الثاني فلان الضافة بمعنى من تقتضي جمع المضاف اليه على المضاف و وجه حمل بناء
 بوجه ان يقال اكل واحد قبل يكن ان يكون الضافة بمعنى اللام ان كل كل خبرى و شائفة
 و حاطة جزئيات كل اضيف اليه على سبيل الافراد و هو ان يعتبر كل فرد سمي بافراجه
 كانه ليس بعد خبره و مفهوم قوله واحد منها لانه بعد في على الاسم و افضل و هو في ظاهر
 لكلى فاذا ثبت ان المضاف و المضاف اليه كانت الضافة بمعنى اللام لانه يمنع اظهار
 بعد الاول بالجزئيات و لا يفرق فك كل عن الضافة و لا يجوز ان يكون الضافة خبرية بمعنى
 و قد علم من جزئيات هذا الكلى و لا يفرق فما يكون الضافة بمعنى اللام ان وجه اظهار اللام من كل
 افادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام لا ترى ان الضافة في قوله طور شينا و يوم الاحد
 اللام و وجه اظهار في شدة و ههنا تقية الاختصاص اى من جزئيات متحققة هذا الكلى ثم لما
 فرغ من تعريف الكلى و بيان اختصاره في الانواع الستة شجع في بيان الكلام فقال الكلام
 ما تضمن كنهين و اما لم يطف به لانه على جهة قوله اكله لظنه وجود ايجام و انما يكون

كل شئ

كل منها موضوعي علم نحو وجبة اسمية لعدم قصد الربط وعده كخليفة به خطبة وفعل بعد
وكتاب به كتاب وانما اختار نفس دون تركيب لانه اخيرا استغناء عن صفة من
بجانب تركيب فانه يحتاج اليها ولانه صادق على نحو ضرب حقيقة بخلاف تركيب فانه
صادق عليه كما ذكرنا قبل وفيه نظر لان المصطلح عليه فيما بينهم لفظ الافراد والتركيب
دون النفس والاولى المصطلح بالمصطلح عليه ولان تركيب اخر من نفس لغيره لا يفتقر
عن قوله كلمتين راسا بان يقول ما تركيب بالاسناد والتركيب لا يكون بدون
الكلمتين بخلاف نفس فانه يحتاج الى الكلمتين على ان في جعل ضرب متضمن للكلمتين
حقيقة محل ثا على اولى فهم ذلك من اللغة بل فهم منها انه كما يشترط حقيقة التركيب كلمتين
ملفوظات حقيقة كذلك يشترط حقيقة النفس كلمتين ملفوظات وذلك لان الكلمة
حقيقة ما يكون ملفوظا حقيقة والى في ضرب ليس ملفوظة حقيقة كما عرفت من قبل
فلا يكون ضرب متضمنا لكلمتين حقيقة بل حكما مثل تركيب فيكون ضرب مركبا من كلمتين
حكما وتضمنا لهما حقيقة بحكم خارج عن مفهوم اللغة اليهم ان يقال مراد بالحقيقة اللفظية
دون اللوحية فان لفظ نفس في اللفظ قد يطلق فيما كان فيه احد الجزئين ملفوظا
والاخر مقدر اختلف لفظ تركيب فانه لا يطلق في اللفظ الا فيما كان فيه كالجزئين
ملفوظا فكان هذا اللفظ يؤم اختصاص الكلام بكلمتين ملفوظتين لانه هو المتعارف فيه
وكان النفس اظهر دلالة على دخول نحو ضرب في حد الكلام فكان اولى فان
قبل لفظ نفس يؤم ان لا يكون المركب من كلمتين نحو زيد قائم كلاما لان متضمنين

ان يكون غير متضمن وزيد قائم عين ما تضمن كلمتين فلو كان كلاما يلزم انما يتضمن
 ومنه من قيل الصورة بجموعتها مما صلت من تركيب الكل من متضمن لكل واحد من
 اجزائها مركب فالمتضمن الكلمات من حيث الاجتماع ومنه من الكلمات من حيث اللفظ
 فزيد قائم بصورة بجموعتها من متضمن لزيد قائم بجموعتها الا فرادتها فلا يلزم انما يتضمن
 فان قيل لو قال الكلام ما تضمن الاسماء او ما فيه الاسماء وكان اخرا فلا يكون
 لا يكون بدون الكلمتين فانه اطرب قيل لو قال ذلك لزم صدق هو على اجزاء ايضا
 لان الاسماء صفة تتعلق بكل جزء قيل لو قال ذلك لزم الاختصار على الفصل فيكون
 امدا قصا لا تاما وقيد فترد انه انما يلزم الاختصار على الفصل لو جعلت كلمة ما يوصف تكون
 هو موصول مع العلة كشي واحد اما لو جعلت موصوفة فلا يلزم ذلك من حيث يكون كلمة
 جنب واجملة التي وقعت بعدها صفة فصلا فلا يكون امدا تاما واجيب بانه وان
 اكس ذلك الا انه لا يخرج عن نون الاختصار على الفصل باعتبار ان كلمة ما يحتمل ان
 تكون موصولة فان قيل لو قال ما تضمن اسمين او فعلا واسما بالاسناد لك
 اخرا فائدة الاطراب قيل انه وان كان اخرا كقول ما لو كره المصنف ان يوصف
 واوضح اما كونه موصوبا فلما فيه من تعريف الكلام او لانه التقسيم ثانيا واما لو كان
 نون الاختصار على ذكر التعريف واما كونه اوضح فلما فيه من سلوك طريق الاجمال و
 التفصيل وبما يأت من البلاغة لانه اكبر في اللفظ فان قيل يخرج من امدا فزيد او
 قائم ما تضمن اكثر من كلمتين قيل لا يخرج لانه كما صدق ان تضمن من اكثر كلمتين

نقص کلین وجودها فی اکثر مکملات لا یصدق علیه تضم کلین نقطه و مراد من کلین
 لا یفید فقط تم تا کان قوله ما نقص کلین من کلین علی الترتیب الاستدلالی و الاضافی
 و الترمیمی و الاخراجی و غیره بقوله بالاستناد اختراجه و اراء الترتیب الاستدلالی
 الاستدلالی و هو حکم بمقتضی بعد جزئی مرکب علی الآخر و قبل النسبه بمقتضی فاعرف
 ثانیة و اما اختار الاستناد علی الاخبار لان الاستناد اعم من الخبر لانه اوله
 و الاخبار و الباقی استعانة او السبب او اللاحق او المصاحبة و اما و هو مجرد
 نقص او صفة مصدر مخوف ای نقصا ملتبسا بالاستناد او صفة کلین ای
 کلین ملتبسین بالاستناد و مراد بالاستناد الاستدلالی بمقتضی لانه فی حقیقت
 الصفات مع ترؤفها فانها لیست بکلام و لاجله لکن اسنادا غیر اصلي و کذا تحت
 محله الثانیة مقام محذور و الواقع صله او شرط او جزاء فانها محذور و لیست بکلام
 لکن اسنادا لم یفید لانه بخلاف الاستناد و اما خود فی هذه الناحیه فان المراد
 اعم من ان یکون اصلیا او لا و مقتضی لانه اوله و بعد استحضار قبل ان نه المحذور غیر
 لانه صادق علی نورجل قام ابوه و انه فی قام ابوه لتحقق الاستدلال بین قام و ابوه
 و هو صوف مع الصفه و کذا هو حصول مع الصفه و لیست بکلام مع بخلاف عبارة المنفصل
 من قوله هو مرکب من کلین اسنادات احدیهما الی الاخری فان صادق علی قام ابوه و کلام
 و لا یصدق علی ما تضمنه وجه اجواب علی ما قلنا ان المراد بالاستناد محذور فی کلام الاستدلالی
 بمقتضی لانه و الاستدلال فی تحقیق بین هو صوف و الصفه و کذا بین هو حصول و الصفه

مقتضی لانه
 مستوفی

ليس بمقصود أنه فيكون أحد مطروحاتهم أعلم أن كلامهم يشير إلى أن نحو ضرب زيد
 قائما بجميع هذه الكلام لأنه منضم للكلمات بالاستناد وكلام جار إليه العلاقة من قوله هو كقولهم
 من كلين اسندت أحدهما إلى الأخرى يشير إلى أن الكلام هو ضرب واهتمامات
 خارجة عنه إلا أن يقال المراد بالكلمتين أما حقيقة نحو ضرب أو حكما نحو ضرب زيد قائما
 لأن الفعل مع جميع متعلقاته بمنزلة كلمة واحدة وهما يدان مع تواجده بمنزلة كلمة واحدة
 بين الكلامين ثم لا يخرج عن تعريف الكلام شرح في تقييده وبيان الخصار في قوله
 فقال ولا يتأني ذلك إلا في اسميين أو اسم وفعل مشتق من أي لا يحصل
 أو ما تضمن كلمتين بالاستناد أو التضمن المذكور أو الاستناد في تركيب ما لا في أحدهما
 التركيبين فظهر تركيب من اسمين نحو زيد قائم وظهر تركيب من اسم وفعل زيد قائم أو
 قائم زيد فان قيل إذا كان ذلك الإشارة إلى الكلام أو إلى ما تضمن كلمتين بالاسناد
 يقوم اتحاد الطرفين وهو موقوف لأن الاسمين عين الكلام وعين ما تضمن كلمتين بالاستناد
 فيسمى معنى ولا يتأني الكلام إلا في الكلام أو لا يتأني ما تضمن كلمتين بالاستناد إلا فيما تضمن
 كلمتين بالاستناد قبل الكلام كلي وكذا ما تضمن كلمتين بالاستناد والاستناد جزئي
 والكلي يصلح مطروحا للجزئي وإنما اشعر الكلام في هذين التركيبين لأن الاستناد مأخوذ
 في حده وهو يقتضي اسندت وسمند إليه وما لا يحصل إلا في هذين التركيبين لأن التركيب
 لا يقع مسند أو لا مسند إليه والفعل لا يقع مسند إليه وإنما قدم تركيب الاسمين
 على تركيب الاسم والفعل لاستحقاقه الجزئية التقديم وإنما قدم الاسم على الفعل

في تركيب الاسم والفعل لاستحقاقه التقديم وفي بعض النسخ وقع الفعل واسم
 ووجهه ان المركب من فعل واسم يلزم فيه تقديم الفعل تقدمه في الذكر فان قيل
 ما الحكمة في ان اسمهم مرجح في تقسيم الكلام بالبحر ولم يبرح به في تقسيم الكلمة قيل
 لان التركيب المعطى بين الكلمتين يرتقى الى مستند قسام الاسماء والفعلان
 والمحرفان والاسم مع الفعل والاسم مع المحرف والفعل مع المحرف والكلام تبا
 في اثبات منها لعدم جريان الاسناد في غيرها فاحاج الى البحر لا يخرج ما وراءها بحال
 قسم الكلمة فانه ليس هناك كلمة اخرى مزاحمة حتى يحتاج الى البحر فان قيل حركت
 في هذين التركيبين غير مستقيم لانه يتركب من حرف واسم نحو يازيد وقد يتركب
 من جملتين نحو ان تكرمني اكرمك قيل يازيد في التقدير يتركب من الفعل والاسم
 اذا التقدير ادعوا زيدا فلم يكن من تركيب المحرف والاسم ونحو ان تكرمني اكرمك
 وان كان مركبا من جملتين لكن المعبر في جملة الشرطية هو الجزاء والشرطية قد لا
 البحر فان قيل ما السر في ان اسم اخر مستند اليه حيث قال ولا ياتي في ذلك قيل
 انما اخره اسم اخراجا للكلام على مقتضى الظاهر لان الـ مع خالي الذين غير متردد في
 هذا البحر ولا شكر فلا يحتاج الى التقوى والتاكيد اى الى تقويم هذا البحر وتاكيد تيسر
 بل يحتاج الى اصل حكم هذا البحر وانما قدمه ان مختصرا اخراجا للكلام على مقتضى الظاهر
 لتيزيل غير متردد بمثله اسم كل حكم هذا البحر لتقدم ما يلوح منه بحكم هذا البحر وقيد
 الاسماء فان من شأن هذا القيد ان يثير اشتراكا الى حكم هذا البحر حتى ان النفس

بما معنى الواقع في البحر براد به الاستمراري كقوله ذات ولاية على معنى في نفسه ابحار وجمود
 صفة معنى والتغير راجع الى ما هو عبارة عن الكلمة اي الاسم كقوله دلت على معنى على
 في نفسها فان قيل لو كان التغير عبارة عن اللفظ لكان في ذكر قوله في نفسه تكراراً ومعنى
 حصول المعنى في الكلمة كونه مدلولاً به فيغير معنى المصنوع الاسم كقوله دلت على معنى مدلولاً
 وقد تدل على معنى هو مدلول بها وهو تكرار كما ترى قبل ليس بتكرار اذ الكلمة قد تدل
 على معنى هو مدلول بها وقد تدل على معنى مدلول غير ما اذ يحرف بدل على معنى هو مدلول لفظاً
 مطابقة او تضاماً او انفراداً نعم فانه يدل على معنى تدل به جملة متفرقة بها مطابقة فان
 نعم يدل على تفرقها سبحانه الذي يدل على ذلك التفرق اجماعاً الواقعة بعد كسرها مطابقة
 وكالاتهم في الرجل فانه يدل على معنى اي على تعريف يدل عليه الاسم الواقع بعد كسرها
 باعتبار الوضع التركيب لان رجلاً يدل على معنى ذكر من بني ادم جاوز حد الصغر فاذا دخل
 عليه اللام يدل على ذلك مع وصف كونه محيياً باعتبار الوضع التركيب فيكون دلالة الاسم
 على التحيين تضمنته وكذلك في لم يقرب يدل على معنى اي على النفي الذي تضمنه الفعل
 باعتبار الوضع التركيب لان يقرب يدل على القرب بمقتضى بالزمان فاذا دخل عليه لم
 يدل بالوضع التركيب على نفي القرب بمقتضى بالزمان فيكون دلالة الفعل على النفي
 تضمنته وكذلك من البقرة تدل على معنى اي على التثنية البقرة باعتبار
 تركيب مع من بناء على الوضع التركيب لان البقرة تدل على بلد معين فاذا دخل عليه من
 تدل عليه باعتبار الوضع التركيب وعلى بلد منه اي على البلد فيكون دلالة الاسم على من

على الابد او تضمنته كذا الياء والياء والكاف والتاء في ايتى وايا واياك
وانت تدل على ما لا يدل عليه الضم من الصفات التي تضمنها باعتبار الوضع التركيبي لان
الضمير تدل على ذات مضافة فاذا اتصل به احد محووف مذكورة يدل على ذات بعينه ^{التي}
والبعثة وخطاب فظهر بهذه الصفات في الضم عند التركيب بمنزلة ظهور معنى الابدال
في البعثة وكالتنوين فانه يدل على صفات يدل عليها اللفظ المراد لان اللفظ الذي
يلحقه التنوين يدل على ما وضع له مطابقة وعلى تلك الصفات وهي التكميل والتمتة والتكبر
والعوض المراد فانهم ^{ويجوز} ان يكون مجازا ومجور طرفا وفي معنى الباء دل
نفسه لانه ضمنية بخلاف محووف فانه دل بضميمة وقبل محووف ليس في نفسه معنى
بل هو علامة لحول معنى في لفظ اخر فان في قولك في الله علامة لحول معنى ^{نفسه}
في الله ومن في قولك خرجت من البعثة علامة لحول معنى الابدال في البعثة
وعلى هذا انفس سائر محووف وانما جده قوله غير مقترن ذلك بمعنى باحد الازمنة الثلاثة
احرازه عن الفعل فانه دل على معنى مقترن باحد الازمنة الثلاثة وبغيره باحد صفات معنى وما
حالي منه وبالوضع خبر منه او محذوف وبهذه صفة معنى او حال منه واما بالاقتران الاقتران
الوضعي لا العارض فلا يرد على ذلك نحو اسم الفاعل واخراته واسماء الافعال ولا على
طوره نحو تم وبس قال قبل دلاله اللفظ على معنى اما المطابقة او تضمنية او الترتيبية
وبناء لا يستقيم ارادة كل واحد منها اما الاول فلا دلالة لمطابقة دلالة اللفظ على
مضاه هو موضع له كدلالة الانسان على الحيوان الناطق فلا يردت به هذه الدلالة دخل

الفعل في هذه المسألة ما دل عليه الفعل مطلقاً وهو محدث والزمان غير متقرر
 بالزمان ولا نضم اقتران الزمان بالزمان اذا اقتران كل بالجزء يستلزم اقتران
 الشيء بنفسه والزمان الخارج عن مفهوم الفعل غير متحقق واما انما يتت فلا دلالة
 انضمم دلالة اللفظ على جزوه معناه هو مخرج له كدلالة الان على مجزاه فقط وانما
 فقط فلما زيد فيها هذه الدلالة خرجت الاسماء البسيطة عن محله كالغاية لا رتبة وهي الغاية
 والجار والطين والبرج اذ ليس بها ايها اجزاء اصلاً فلا يتحقق فيها دلالة النضم واما
 انما لم فلا دلالة الا التزام دلالة اللفظ على خارج معناه هو مخرج له كدلالة الان
 على قابل العلم وصحة الكتابة والاسم من اقسام الكلمة التي تدل على معنى بالوضع فمراد
 انضمم ياتي ارادة هذه الدلالة بما قيل مراد هو الاول ولا يدخل الفعل لان اسناد
 قوله متقرر الى الغير ممكن الصواب الى المعنى مجازي اى غير متقرر جزوه فيخرج الفعل
 لان جزوه هو المخرج متقرر باحد الازمنة الثلاثة ولا يخرج البسيط لان قوله غير متقرر بمعنى
 انضمم ما دل على معنى في نفسه لم يقرر جزوه ذلك المعنى باحد الازمنة الثلاثة والنتيجة
 وجوده هو مخرج فيصدق سلب اقتران الجزء عنه عدمه او يقال ان جزوه معنى مطابق لشي
 في الفعل لا كان متقررنا جعل الكل متقررنا على وجه التسامح ثم لما خرج عن حد الاستعمال
 في بيان خواصه فقال (ومن خواصه) اى خواص الاسم جمع خاصة وهي كلمة مقوله على
 افراد حقيقة واحدة فقط فلا عرضاً في قولنا حقيقة واحدة فقط اضراء عن محسن العرض
 فان كل منها كل متول على افراد متباين مختلفة وفي قوله فلا عرضاً اضراء عن النوع والفصل

فان كلامها كل منقول على افراد حقيقة واحدة فقط فلا ذاتياً وانما قال من خواصه
 ولم يقل من خواصه كما قال الزمخشري اختيار اللفظ المصطلح عليه فيما بين اهل اللغة
 عن احد واما اختص دخول الاسم بالاسم لانها التعريف المختص به وحلت
 على الاسم المعروف الزائد على محييه وفيه نظر لان الاسم الزائد هي الاسم المعروف ذاتياً
 في الباب لم يرد به التعريف ولا حاجة الى الحمل ولان كما حلت الاسم الزائد على الاسم المعروف
 ينبغي ان يحل تنوين التثنية والخط على التثنيات الاربعة فالحمل في بعض المواضع دون
 البعض كحكم فاقم وانما اختص بحر بالاسم لكونه انحراف بحر وهو مختص بالاسم فكذلك البحر
 والابنم مختلف هو من الانحراف فلهذا لا يلزم من اختصاص بحر باختصاص الانحراف
 فان الانحراف ثبت بحر انما يشي الا بيري ان ان من اختصاص بالفعل وانما انما يشي
 ليس مختص به بل يدخل في الاسم بحر اخر فيمكن ان يدخل بحر في الفعل بحر اخر غير
 حرف بحر وارجب بان ذلك فيما اذا كان لا بحر من انما يشي كالنصب اما اذا كان
 بحر خاص فلا هناك انما ليس بحر من بحر حرف بحر وقيل انما يختص بحر به لان علم حقيقة
 وهو مختص به فكذلك وفيه نظر لان الرفع والنصب على الفاعل والمفعول وما يختص بالاسم
 فينبغي ان يختص الرفع والنصب به ايضا وليس كذلك فانها به خلاف الاسم والمفعول
 وقيل انما يختص بحر به لان الاسم اصل في الاعراب والمفرد فرع فخط اعراب انحراف
 من اعراب الاصل بحمل ما هو اصل في البناء اعراباً فيه وهو بحر ومنع بحر عنه لئلا يرد
 اعراب الفرع على التثنية وقيل انما اختص بحر به لان الاصل في الاعراب هو الاسم والمفعول

والبحر

فرع له فيه والاصل في الاعراب هو الحركة فخطاوا بفتح منع شئ مما هو الاصل في الاعراب
 وحذف الجواب منع من الحركات لوسط رتبة وفيه لا عقبارين وانما لوسط رتبة لان الرفع
 اقوى الحركات وانقلبا والفتحة اضعفها واخفها وحركت لوسط بينهما في القوة اضعف
 النقل واخفها وانما يخص التنوين بالاسم لانه يوجب الانقطاع عما بعده وانفصل
 الاتصال بالفاعل فيتناهيان وفيه نظر لان الصفات تقتضي الفاعل ايضا ومع ذلك
 يدخل التنوين فيها واجيب بان اقتضاؤا الفاعل فرجى فلا يقدره وقيل انما
 اختص التنوين به لانه اما للتمكن او للتوضيح عن المضاف اليه او للفرق بين الموقوفة
 الشرة في الاسماء والافعال او داخلة في جميع صيغ متعاقبة لكون الجمع محذوفا وكل ذلك
 لا يتصور الاسم والتنوين الذي هو عوض عن حروف العلة في نحو جازي محمول على ما هو
 عوض عن المضاف اليه طرد الباب واما بالتنوين التنوين الذي لم يخص بالفتحة
 وفيه اخراز عن التنوين الترم والعلل حلا على الشوايات المختصة بالاسم طرد الباب
 كما حمل التنوين الذي هو عوض عن حرف العلة على ما هو عوض عن المضاف اليه فالحمل
 في موضع دون موضع محكم مختص على ان التنوين الترم عوض عن حرف العلة ايضا
 منها في جواب وانما اختص الاضافة اي كونه مضافا بنقد حرف الجر بالاسم كما عرفت
 لانه يستلزم معاقبة التنوين او ما في حكمه من نوني التثنية والجمع وهو مختص بالاسم
 كما عرفت هكذا اما بمعاقبة لان الاضافة يستلزم الترفيع والتخصيص ان كان
 معنوية والتخصيف بمعاقبة التنوين او ما في حكمه ان كانت لفظية وهذه الالزام متباعدة

ص
 والتنوين

فانها غير مختص بالاسم وتقال ان
 لما لم يحمل التنوين الترم والعام

والاضافة

كذلك الاضافة ولا يرد عليه ان الاضافة اللفظية متحققة في نحو احسن الوجوه
 ولم يتحقق فيه التخفيف بحذف التنوين او ما في حكمه لانه محمول على ما يتحقق فيه التخفيف
 طرداً للباب وفيه نظر لانه على هذا ينبغي ان لا يحل عليه نحو الضارب الرجل لان ذلك
 بمنزلة الاستعارة من مستعير والشؤال من الفقير فالاولى ان يقال ان الحقيقة
 في نحو احسن الوجوه حكمي حيث حذفته وما اضيف اليه فاعله الذي هو كالجزم منه ^{والله}
 قائم مقام تنوين المضاف فلما حذف ذلك من فاعله المضاف اليه فكان حذف
 من مضاف لكان الجزئية ونحو الضارب الرجل محمول عليه طرداً للباب وسأنت
 هذا البحث في موضعه ان شاء الله تعالى وانما خفف الاسناد اليه اي الى الاسم اي كونه
 مسند اليه بالاسم لان الفعل وضع ان يكون ابد المسند فقط فلو جعل مسند اليه
 بزم خلاف الوضع فان قيل قوله ومن خواصه لا يلحق ان يكون جراً عن قوله ^{والله}
 لان حكم الجزم ان ينفذ ما لا ينفذ به مبتدأ والاسناد عرض والعرض قائم بمحل لا يحتمل
 ان يقوم بمحل اخر فالاسناد قائم بالاسم لا يحتمل ان يقوم بغيره فخاصية كون الاسم
 مسند اليه مستفادة من ثبوت الاسناد بقره اليه فلا فائدة في قوله من خواصه
 قيل ان الشيء قد يكون له اعتبارات مختلفة يكون الحكم عليه بشئ معناه بالنظر الى بعض
 تلك الاعتبارات دون البعض كما يقال الان ان الكوفي كاتب بالامكان العام
 فالحكم بالكتابة انما يلحق باعتبار الطبيعة النوعية وهي طبيعة الان دون الطبيعة
 من وضعه بالكوفي وكما يقال منى الان ان عرض عام فالحكم بالعرضة انما يلحق باعتبار

والاسناد اليه

طبيعة منشي لا باعتبار طبيعة منشي المضاف الى الالف فان منشي المضاف اليه خاص
 ولا عرض عام ومثل هذه الاعتبارات في الكلام شائع فلهذا اخذ الحكم بالخصوص
 انما يصح باعتبار الطبيعة النوعية وهو الاستناد الى الشيء دون الصفاتية المستفادة
 من الية مختصة بالاسم عقلا وهو الاستناد الى الاسم بغيره فالحفظ بهذا الال
 فانه يتحقق في حد كثير من التركيبات فان قيل بعد تفيد الاستناد بقوله الال لم يبق
 النوعية بل صار صفة فكيف يحكم عليه بالخصوص باعتبار الطبيعة النوعية وكذا اورد
 الالف بالكوني قيل لا لم ذلك فان الصفاتية اخص من النوعية مطلقا
 والخص لا يلزم الاعم لا محالة فكانت الصفاتية متضمنة للنوعية لا محالة فاعرف
 ويجوز ان يجاب عن اصل السؤال بانه لا يلزم من الاستناد الى الاسم ان يكون
 خاصته البتة بل يحتمل ان يكون ذاتيا له كما يؤيد قول البعض والاسم باجازه ان كان
 فكان ذكره بغير مقدما وهو قوله من خواصه له فمع ذلك اوم لان التقديم ما حقه التاخير
 وجب اصره بغيره فاعرف وكذا يمكن ان يجاب بان كلمة من في بغيره للتبعية
 لغة استعمال لفظ بعض مكانه فكان ذكره بغيره ان الاسم له خواص كثيرة غير متفرقة
 على هذه الخمسة بغيره فافهم فان قيل الاسم له خواص كثيرة اذ اختصاص الاسم
 فلا اختار هذه الخمسة بالذكر قيل لو كانا من معطيات الخواص لخص كل منها خواص
 اذ اختصاص الاسم بخص نوع التعريفات من الصفات والسميات ومنها ديوان
 للام من لام الجنس والاستغراق والهد وكذا ان يخصص لهم بقوله عليه السلام ليس من

اسماء في السفر واختصاص البحر بنقص اختصاص حروف البحر واختصاص النون
 بنقص اختصاص اضافها ومعانيها في الوضعية والتمكية والفرق بين اسم الحركة
 ومقابلته نون الجمع واختصاص الاتفاق بنقص اختصاص كونه مضافا ومضافا اليه
 واختصاص التعريف والتخصيص والتخفيف بالذكر ونحو ذلك واختصاص كونه مضافا
 بنقص اختصاص كونه موصوفا وذا حال ومفعولا وتميزا ونحو ذلك واختصاص اضافها
 المسند اليها لخرى ان يختارها بالذكر وانما قدم العلامات النقطية وهي اللام
 والنون والبحر لانها في الدلالة اظهر عن غيرها ثم قدم ما يدخل في الاول وهو اللام
 واخر ما يلحق الاخر وهو البحر والنون ثم قدم البحر لان النون يتبع الحركة وجودا فقد
 ذكر اقدم من المعنوية الاضافة لنفسه العلامة النقطية ايضا وهو البحر او حرف البحر
 ثم لما فرغ من تعريف الاسم وخواصه شجع في تقييده فقال وهو مركب وبني
 اى الاسم ينقسم الى هذين القسمين انقسام الكل الى اجزائيات ثم المركب ما خوذ
 من الاعراب وهو الاظهار يقال عراب الرجل حجة اذا اظهره فالهزة للعدية وهو
 للعدية والمركب طرف اى محل اظهار المعاني المتضمنة للاعراب وهو انشائية ومنعوية
 والاضافة قيل الاعراب هو ازالة المعاني الفساد وتقال عربت سفينة اذا
 والهزة للسلب والمركب طرف ايضا اى محل ازالة الفساد وبني ما خوذ من البناء
 المقصود منه التوار وعدم التغير ثم لما فرغ من بيان حصره في النوعين شجع
 في تعريف كل واحد منهما فقال فاعراب مركب الذي لم يسمه صيغة الاصل

انما للتفسير وقوله مركب كالجنس حيث يشتمل كل مركب وخرج به بالمركب
 كالاموات ونحو الف باثنا عشر وقوله الذي لم يشبهه بنى الاصل كالتفصيل
 حيث خرج عنه ما ناسب بنى الاصل وهو الحرف والفعل ما مضى والامر بغير اللام
 وهو مشهور وقيل المحبة الفاء مستوفى معنى بنى الاصل في تعريف بنى الثاني
 من قبل اضافة المفعول الى المفعول ما لم يسم فاعله وبمعنى لم يشبهه بنياً اصلاً
 في زيد مغروب الظلام ولا من قبل اضافة الى الطرف بمعنى لم يشبهه بنياً في
 كما في زيد مغروب الارض لان الاول يقتضى ان لا يكون بنى الاصل بنياً بنفسه بل
 يكون اصلاً بنياً والثاني يقتضى ان لا يكون بنى الاصل بنياً لان بل يكون بنياً
 في الاصل وفي كل من ذلك لا يخفى وليس الاصل منها بمعنى القانون اذ لا معنى
 لتوكل لم يشبهه بنى القانون واختلافه في حق في تفسير مركب فقال بعضهم
 بالتركيب الذي ركب مع غيره تركيباً اسنادياً لانه يواظف للاعراب اذ به يثبت بها
 المنقضية للاعراب وفيه نظر لانه على هذا يخرج المضاف اليه قبل التركيب الاسنادي
 كما يقال غلام زيد يكون جيم والادال لانه غير مركب مع غيره تركيباً اسنادياً وهو
 مرشح به صاحب الرضى وقال بعضهم مراد بالتركيب الذي ركب مع عامله فتناول التركيب
 الاسنادي والتركيب الاضافي وان المضاف على عامله في المضاف اليه او الحرف المقدر
 وفيه انما نظر لانه على هذا يخرج المضافة او المخرجان كلاً منها غير مركب مع عامله لان عامله
 معنوي ولا يمكن تركيبه مع العامل المعنوي واجيب عن الاول بان من فسر مركباً

بالذي ركب مع غيره تركيباً اسنادياً كان الحذف اليه قبل التركيب الاسنادي
على قوله بنياً وليس به اجابة الواقيته والوكني ومن فسر بالذي ركب مع عامله
كان الحذف اليه قبل التركيب الاسنادي على قوله عرباً لانه ركب مع عامله هو حرف
او حرف الاضافة المقدر على حسب الاختلاف وليس به هذا الظاهر في معنى وعلى الثاني
بانه لما كان تائيد العامل المعنوي في الجند او الجذر مثل تائيد العامل اللفظي في غيرهما جعل في
حكم العامل اللفظي فكانها مركبان مع العامل حكماً واعتباراً قال فيلزم المركب الاسنادي
من حيث هو بمعنى حتى وجهه البعض الى انه من بني الاصل فكيف عرف المعروف
بالمركب الذي ركب مع غيره تركيباً اسنادياً لو ركب مع عامله قبل ليس هو وها
ما هو في مقابلة المفرد بل المراد به جزء المركب الذي ركب مع غيره تركيباً اسنادياً او ركب
مع عامله قال فيلزم هذا المحذور على ما تضمنه من الاصل كما بين على ما وقع موقعه
كقوله وتراكب وعلى ما اضيف اليه نحو ما بينه فان كلاهما ركب مع غيره تركيباً اسنادياً
ولم يشبه الاصل قبل مراد بقوله لم يشبه لم ياسب بدو له معنى وهو قوله ما ينبغي
الاصل ومناسبة بناء اول من حيث هو والمنع والواقع موقعه وما اضيف اليه فان
فيل تروجه في كثر من الاسماء مناسبة بني الاصل مع انها معرفة كنسبة اسم لفاعل
الذي بمعنى الماضي ومناسبة غير المعرف للماضي والامر في الفرعين ومناسبة متما
متماك اليه في اعادة معناه ومناسبة غير معنى الاحرف ومناسبة المتماثل الكاف
ومناسبة الحذف حرف الاضافة في اعادة معناه ومناسبة آخر الامم او من كونه

معدول من الآخر أو آخر من و مناسبتة أي الشريطة حرف السخرط واد استغناء
حرف الاستغناء و نفس المثنى و مجموع حرف العطف لان الزيد ان بمعنى زيد
وزيد وزيد و ان بمعنى زيد وزيد وزيد وغير ذلك مما يكثر في منع الاعراب فيكون
مع منعها ولو استعمل على عدم مناسبتة هذه الاشياء وكونها معرفة بضم الدال
لان كونها معرفة يتوقف على عدم المناسبتة فلو توقف عدم المناسبتة على كونها معرفة
لزم الدور قبل المراد بالمناسبتة المناسبتة المعينة وما ذكرتم من المناسبات بغير
نصف او معارض او المعارض فحق غير منصرف فانه يناسب الفعل مطلقا في القرن
فمناسبتة الماضي والامر يقتضي البناء ومناسبتة المضارع يقتضي الاعراب فلا يكون
مناسبتة مع معارضة وكذا المثنى وغيره مثل و منضاف فانه يتحقق في مناسبتتها
معارض وهو الاضافة المانعة للبناء لكونها لازمة للاضافة واما نصف نفي اسم الفاعل
الذي بمعنى الماضي فانه وان كان بمعنى الماضي لكنه جار على المصارع اي يوزن في حركاته
وسكناته فهو مناسب للماضي في المعنى ومختلف له في اللفظ فكانه مناسبتة ماضية ضعيفة
ولهذا لم يعمل اذا كان بمعنى الماضي فلم يوزنه مناسبتة مع النصف في البناء كما لا
في الفعل وكذا في سقيا فانه لا يفيد معنى الجدة يستفاد فيها واما هو قائم مقامها فيكون
مناسبتة الجدة ضعيفة وكذا مناسبتة آخر اللام فانه بمعناه بالنظر الى الاصل واما الان
فلا لان آخر نكرة صار بمعنى غير ولم يبق فيه معنى التفضيل فكان مناسبتة اللام من
ضعيفة وكذا مناسبتة المثنى و مجموع لان كونها بمعنى واو العطف اعتبار محض لان

معني لفظ واحد وكذا المجموع والواو يقضي المحطوف والمحطوف عليه ولو كان فيهما
 معني واو العطف حقيقة كان فيهما معاني المحطوف والمحطوف في الاحكام فليس
 لك ظهوره ليس فيهما معني واو العطف حقيقة بل اعتبارا محضاً فيكون نسبتهما
 واو العطف ضعيفة جداً فلا تؤثر في البناء وفيه نظر لان المراد بقوله غير معتبرة لا تكون
 مراد به غير معتبرة في منع الاعراب او في البناء وعلى تقدير اننا نعلم انهم اخذوا في
 لان البناء ينافي الاعراب وكلاهما ممتنعان واجب بان المراد اننا في كلامنا ان اخذ
 انما في في التعريف ممتنع حيث يقال العي عدم البصر عما من شأنه البصر وهو من عدم
 الحيوة عما من شأنه الحيوة وبان المراد بالمعبرة بالعلمة لانبات حكمها ونسبته
 مع الضعف والمعارض غير ملائمة لانبات حكم من الاحكام وفيه نظر انه على انه يكون
 انما سببه مجرولة وذكر الامور مجرولة في المحمود لا يفيد التعريف واردة انما سببه القوة
 لا تخبرها عن اجهالها لكون القوة والضعف من الامور النسبية فحكم من قوى يكون
 بالنسبة الى ما فوقه ضعيفاً وكم من ضعيف يكون بالنسبة الى ما دونه قوياً وذكر
 الامور النسبية يورث اجهالها فلا بد لك من بيان القوة والضعف في انما سببه
 اللهم الا ان يقال مراد بانما سببه انما سببه بوجه من الوجوه المعبرة في باب البناء
 وتلك الوجوه ستة اوجه بالاستقراء اما الذي والشيء يتفحص معناه كائناً متى
 وكيف او بآثاره في الافتقار ونحوه كالبهائم او بوقوعه في كثر الوجود
 الواقع موقعه كفضاء او بوقوعه موقع ما اشبهه كالحادي المضموم او بالاضافة

(٣٤)

الى ما اشبهه كونه اليوم ينفع العاقلين صدقهم وبهذه الوجوه معلومة في باب
 البناء وكون الشيء من الامور المنبثقة لا ينافي العلم به فلا يردوا شيئا من هذه
 لان هذه سببات التي يتحقق فيها لم يغيروا في هذا الباب فان قيل هذا الكلام
 على معنى الاصل انه مركب لم يشبه معنى الاصل اذا الشيء لا يشبه نفسه قيل
 ذلك من معروف المركب لان المراد الاسم المركب بدلالة مورد التقسيم او مجموع
 ذلك بدلالة قوله لم يشبه معنى الاصل لان غيره لا كان مبنيا بمثل نفسه فلا يكون
 مبنيا بنفسه بالطريق الاولى على ان كل واحد من مبنيات الاصل يشبه صاحبه في
 كون كل واحد منها معنى الاصل فلم يصدق عليه قوله لم يشبه معنى الاصل ثم لا فرق بين
 تعريفه في بيان حكمه فقال وعلمه اي حكم المعرب ان يختلف اخره وخطا
 التامل المراد باختلاف الاخر اختلاف صفته والافاضة المعرب ما في اخره من محروم
 لا يختلف ولان في قوله باختلاف المراحل للعدة او بمعنى الوقت وانما فيه اختلاف
 الاخر باختلاف المراحل احرارا عن اختلاف اخر غلامى بالياء فانه ليس من حكمه
 بل حكم المعرب فيه الاختلاف التقديري وقيل انما فيه احرارا عن اختلاف
 اخر من في من الرجل ومن ابك ومن زيد فانه لا يكون من حكم المعرب
 وفيه نظر لان المراد هنا بيان حكم الاسم المعرب بدلالة مورد التقسيم فالجواب
 عن مورد التقسيم فلا حاجة الى الاحرار عنه واجيب بان كلام الشرح مختل
 حيث يحتل ان مراده من الاستغناء به وبواسم فلا بد من الاحرار عنه كونه

مبنياً لا معرباً فإن قيل حكم الشيء بالآخر انما ثبت بذلك الشيء والاختلاف المعرب
 انما العامل لا الآخر معرب فكيف جعل الاختلاف حكم معرب قيل اضافة الحكم الى معرب
 بمعنى في كقرب اليوم اى حكم فيه ولا شك ان الاختلاف حكم في المعرب بمعنى اللام
 والاضافة باو في ملائمة اى حكم به اختصاص بالمعرب ملائمة الوقوع فيه وانما اباكم
 الخاصة دون الآخر فان قيل العوامل جمع واقد نفى فيلزم منه ان لا يتحقق معرب
 الا باختلاف نشأة عوامل والامر بخلافه قيل اللام الجنس لان اللام اذا دخل على جمع
 ولم يكن نعمة مفعول بحل على الجنس فيبطل معنى الجملة فان قيل جازية مثلاً اذا وقع
 في اول الامر لم يختلف فيه العوامل وهو معرب قيل انما اضافة ترتب اختلاف
 الاخر على حصول اختلاف العوامل فيصدق على جازية زبد اذا وقع في اول الامر
 لانه لا يعلل اختلاف اخره عند حصول اختلاف العوامل او يراى في كلا الطرفين
 حصول الاختلاف بالتفعل وبحل الخاصة على كونه مفارقة لازمة فلا يلزم وجود
 الاختلاف في جميع الاحوال او يراى باختلاف الثاني الوجود بمطابقة بينهما اذا
 اختلاف العامل يستلزم الوجود فكان من قبيل ذكر المعلوم واراثة اللزم
 وانما قال لا اختلاف العوامل ولم يقل بوجود العوامل لمثلكة قوله ان يختلف
 وضعة انما كلة من محنات الكلام وهو ان تذكر لفظ بصورة غيره لوقوعه في محنة
 فيكون المعنى ان يختلف صفة اخره بوجود جنس العامل فلا يرد شئ مما ذكره قوله
 لفظاً او تقديراً لفصل لا اختلاف العوامل ولا اختلاف الاخر فيكون هذا من باب

بين الفعل والمصدر وما منعوا ان ينفقه مصدر محذوف اي اختلافنا مفعولا او
 مفعلا او على انها خبر كان المحذوف اي لو امكن كانت العوامل مفعولة او مقدرة
 وبجملته من باب التزويل وهو تعقيب بجملته لتتمثل على مضاد للتاكيد فان قيل
 ما بال المصدر جعل اختلاف الاخر لا اختلاف العوامل حكما للمعرب ولم يجعله حذرا
 كما جعله سائر النحاة قيل لو جعل ذلك حذرا لزم الدور لان معرفة اختلاف الاخر
 يتوقف على معرفة المعرب فلو عرفت المعرب لزم الدور وهو باطل واجيب عنهم بانهم
 ان معرفة اختلاف الاخر متوقفة على معرفة المعرب اذ يجوز ان يعلم من الاستحالة
 المعرب قيل ان يعلم المعرب ان هذا النوع من الالفاظ يختلف اخره باختلاف العوامل
 وهذا النوع لا يختلف ولكن لا يعلم ان المعرب على اى نوع من اثنين النوعين يطلق
 فاذا لم يتوقف معرفة الاختلاف على معرفة المعرب لم يفرم الدور وفيه نظر لان معرفة
 اختلاف الاخر انما يحصل من استعمالهم اذ كان المعرب مما اختلف اخره لفظا
 اما اذا اختلف تقدير الكيفية فلا يحصل معرفة ذلك واجيب بانه يمكن معرفة ذلك
 بالاستدلال بالواحد او بالجميع اما الاول فممثل جري فانما لا عرفتنا ان واحد هو
 جري يختلف اخره باختلاف العوامل استدلنا على عدم الاختلاف في الجمع لاجل
 مانع وهو الالف وعلى ان الاختلاف فيه متحقق تقديرنا واما الثاني فممثل يهلي
 فانه لا عرفتنا ان جمعه جليات يختلف اخره باختلاف العوامل استدلنا على
 عدم الاختلاف في الواحد لاجل مانع وعلى ان الاختلاف فيه تقديرنا فان قيل لا يمكن

معرفة الاختلاف الاخر بالاحتمال او بالاستدلال بالواحد والجميع فمما يؤيده
 اضافة اختلاف الاخر الى اختلاف العامل قبل اضافته اليه للحدارية فان العامل
 عدل للاختلاف وجودا وعدما حيث يوجد الاختلاف عند وجود العامل وينعدم
 عند عدمه والنسبة اذا دار مع شئ وجودا وعدما يضاف اليه وفيه نظر فان الحدارية
 وجدت في هذا ان والذات حيث يوجد اختلاف اخرها عند وجود العامل وينعدم
 عند عدمه مع اختلاف اخرها لا يضاف الى العامل عند الاكثر بل بما مبنيان واختلاف
 صنفى وضعى على ما ياتي بيانه في اسرار الاشياء ان شاء الله تعالى واجيب باننا لا
 اختلاف اخرها الى العامل مع وجود الدوران بناء على الواحد والجميع فان واحدا كذا
 والذات وجميعها موجودا والذات لا يوجد فيها الاختلاف عند وجود العامل مع عدمها
 استدلنا على ان الاختلاف في منهاها صنفى وضعى غير مغاير الى العامل كالاختلاف
 في صنف الضار مثل انا وياكى وقيل انما يضاف اختلافها الى العامل بناء على بناءها
 فانها لا توجد اثنيتين علمنا ان اختلافها صنفى وضعى غير مغاير الى العامل وفيه نظر
 بناء على مبنى على عدم اضافة اختلاف اخرها الى العامل ولو مبنى عدم اختلافها الى العامل
 على بناءها لزم الدوران لما فرغ من بيان مغرب وعكس شريع في بيان الاعراب فقال
 الاعراب ما اختلف اخره به انفر في اخره عائد الى الاسم او مغرب وقوله به الى ما ولبا
 لبيته اى الاعراب شئ اختلف اخره لاسم او مغرب فليكن الشئ فان قيل يدخل في
 العامل لا ينشئ اختلف اخره مغرب بسببه كذا الاستدلال ومقتضى الاعراب قيل كذا



عبارة عن حركة او حرف يخرج الاشياء المذكورة او يقال مراد بالسبب القريب
 وهو ما يكون سببا بلا واسطة دون السبب البعيد وهو ما يكون سببا واسطة يخرج
 الامور المذكورة لانها اسباب بعيدة لحول الاختلاف دون العامل سبب قريب لحول
 الاستعداد وهو سبب قريب لحول مقتضى وهو سبب قريب لحول الاطراب وهو سبب
 لحول الاختلاف فكان العامل سببا له وسببا له والاستعداد سببا له واسطه
 ومقتضى سببا له واسطه والاعراب سببا له بلا واسطة فكان هذا قريبا فان قيل
 اختلاف اخر محرب لا يحصل الا بحركتين او الحركة الاولى لا يحصل بسبب اختلاف اخر محرب
 بل اختلاف اخر بمعنى لان الاسم قبل تحقق الحركة الاولى بمعنى محرب فينتج ان يكون
 الحركة اعرابا قيل مراد بالسبب القريب غير التام اى ماله نوع ما يترقى مسبب
 لا التام التام فدخل الحركة الاولى لان بها نوع ما يترقى الاختلاف لان الحركة الثانية
 هي وجب اختلاف اخر محرب الابد تحقق الاولى ويجوز ان يقال ان الحركة الاولى
 بعد السكون فيكون ما يتم به هذه الاختلاف فيصدق عليها انها ما اختلفت به اخر محرب
 لان الاسم بعد تحققها محرب اى مركب لم يشبه معنى الاصل اختلفت بها اخر محرب
 الى الحركة وان لم يكن الاسم معربا في حال الاطراب اى في حال الاختلاف من السكون
 الى الحركة ونظيره ما يقال ارَضَعَتْ هذه المرأة هذا ان ثبت فان هذا الكلام صادق
 فان لم يكن الرضيع امثرا ليه ثبت في حال الارضاع قلنا انها يصدق على الحركة الاولى
 انها تختلف بها اخر محرب من السكون الى الحركة وان لم يكن الاسم معربا في حال الاختلاف

من السكون الى الحركة فتأمل فانه فرق دقيق واذا عرفت هذا فاعلم ان الاعراب
عند مصدره عبارة عما يتحقق به الاختلاف من الحركات والحروف وعند غيره عبارة
عن الاختلاف اجماعا مهم بانهم اتفقوا على ان انواع الاعراب الرفع والنصب والجر
وانما يتحقق بها الاختلاف لانها نفس الاختلاف واجمع غيره بان الاعراب ضد البناء ليس
بواقع على الحركات بل الحركات ما به البناء فكذا الاعراب واقع على الحركات بل الحركات
ما به الاعراب وقوله يدل على المعاني المتصورة عليه عند غائبة للاختلاف اى يدل
الاختلاف او ما به الاختلاف على المعاني المتداولة على ذلك المعرب او على ذلك الاسم
وهي انما عليه والمفولة والاضافة اذ لو لم يثبت بعضها ببعض وخرج هذه العلة حركة
توغلما لانها ما اختلف به اخر المعرب لان غلامى معرب على اختيارهم على ما ياتي كذا
لا تدل على معنى من المعاني المذكورة وان جعلت العلة خارجة عن كونه مكانا ذكرنا لك
الى علة وضع الاعراب في الاسماء وخرج حركة توغلما باعتبار حقيقة غائبة
ما جئى بها من حيث انها تختلف بها اخر المعرب بل من حيث انها توافق البناءم الاغوار
مستند بقال اغوار الشى وتفاوتوه اى تفاوتوه وعلى هذا يكون قوله معصورة
على صيغة اسم المفعول لان المعاني معصورة متداولة على المعرب لا متداولة حيث تدل
الحكم على المعرب وان ثبت الرداءة بكسر الراء او بحمل على المجاز الغلى نحو عينيه رضية
اى راضى ما جئى بكون المعنى على المعاني معصورة منظرها اياه على المعرب ومنظر المعاني
هو المعامل ويجوز ان يراد بذلك الاغوار انها ادخل على الوجه الثاوب اى المعاني الدخلة

على العرب على وجه القادوب او يراى به الاخر ارض اى على المعاني المتفرقة عليه ثم لما فرغ
من بيان الاطراب شمع في بيان انواعها فقال وانواعه رفع ونصب وجر اى انواع
العرب الاسم منحرة على هذه النسخة لان الاطراب وضع لدلالة على المعاني وهى النسخة
فقد الاطراب الدال عليها يكون الدال على حب المول والا لزم الاشتراك لو كان
الاطراب اقل من المعاني او الترادف لو كان الاطراب اكثر منها وكلاهما خلاف اصل
وان لم يذكر اللف والواو والياء مع ان الاطراب كما يكون بالرفع والنصب والجر
هذه الحروف ايضا لان الرفع والنصب والجر عند المعبره على الحركات والحروف جميعا
وانما سمي الرفع رفعا لارتفاع الشقة السفلى عند المنقطة ورفعة مرتبة من بين اخوات
كونه علما لما يوحده الكلام وانما نصب نصبا لانهما الشقين على حاله عند النسخة
ولانه نصب النسخة اى تقسيمها من غير ان يحتاج اليها الكلام وانما سمي بالجر لان
عاطفه بحر الفعل الى الاسم وان شقة السفلى تجر الى الاسفل عند المنقطة فالرفع
علم الفاعلية والنصب علم المفعولية والجر علم الاضافة انما للتفجير اى فالرفع علامة
الفاعلية والنصب علامة المفعولية والجر علامة الاضافة وانما قال الفاعلية والمفعولية
دون الفاعل والمفعول ليشمل الفاعل والمفعول وما اتى بها مطابقة لان الياء
فيها النسبة حتى باللائحة ان بان الياء ملحقات وانما للتأنيث حتى بها مطابقة لموصوف
هو تثني فيكون المعنى فالرفع علم المفعولية الى الفاعل والنصب علم المفعولية
المفعولية الى المفعول والمخلة المفعولية الى الفاعل في جهته او كونه مسند اليه ونحو البحر

اطلاق

كونه جزءاً ثانياً من الجملة وفي خبر باليك كونه جزءاً ثانياً واقعا بعد كل ثلاثية او رباعية
 متتالية للاسماء وانما لم يقتصر على مجرد كونه جزءاً ثانياً لان مقتضى الاعراب يلزم ان
 يكون حاصلها كمالاً كمالاً في هذا المعنى في هذا المعنى وكونه جزءاً ثانياً خبر حاصل بان
 وجوده قبل دخولها بخلاف ما ذكرنا لمصلحة بان كمالاً تسمى وكذا القول في اسم ما ولا
 المنبتهين بل ليس كونه مسند اليه واقعا بعد ما في مقتضى الجملة كمالاً وفي خبر
 لا التي تسمى كونه جزءاً ثانياً بعد ما يقتضى الاسماء وانما مقتضى الالف في المفعول في كمال
 والتميز وصفتي منصوب كونه فقه كمالاً على في اسم ان ولا التي تسمى كونه
 كان وما ولا معنى ليس كونه واقعا بعد ما يتم بمرور من حيث توقف تعقله
 على منصوب لا من حيث ضرورة كمالاً فان الفعل لا يتوقف في ضرورة كمالاً
 على منصوب ويكفي ان يكون اليا و التاء في الفاعلية والمفعولية للمصدرية لا في
 ان اليا والنسبة مع التاء تفيد معنى المصدرية اي فالرفع علم كونه الشيء فاعلا والنصب
 علم كونه الشيء مفعولا فعلى هذا يكون الرفع في غير الفاعل والنصب في غير المفعول مما لا يخفى
 على وجه التشبيه والتقريب او يكون المعنى فالرفع علم كونه الشيء فاعلا حقيقة او كمالاً
 والنصب علم كونه الشيء مفعولا حقيقة او كمالاً فيدخل الملاحظات وانما قال علم الاضافة
 ولم يقل علم الاضافة لان اليا و التاء في الفاعلية والمفعولية ان كانا للمصدر فالأضافة
 مصدر بنفسها فلا حاجة الى جعلها مصدراً ببيان اليا و التاء وان كانت التاء لمطابقة
 المحرف هوئت واليا والنسبة لا يرد ان بان لها ملحقات وليس للجزءية ملحقات

كما رفع والصب فلا حاجة الى الياء همزة باللاحق وانما فيه ما اجره عنه به احترازاً
 عن غير الالف الاصل في بحسب درهم ولكن باله شبيهاً فانه خبر حصل بواسطة الحرف الزائد
 البئر منه فلم يبقه طلقاً به وانما جعل الرفع علم انما عليه المناسبة بينهما في القوة والصب
 علم مقولية المناسبة بينهما في الضعف والجر علم الاضافة المناسبة بينهما في الوسطة
 هذه الالف تارة تكون فاعلاً نحو اعجبني دق القطار النوب واخر مقولاً نحو اعجبني ضرب
 اللقي بجلاد فلهذا اجر على ما بينا من قبل ثم لا تخرج عن بيان مقتضى الاعراب وهو انما عليه
 ومقولية والاضافة شريح في بيان ما يحصل به مقتضى وهو العاقل فقال والعاقل
 ما به يتقوم معنى مقتضى للاعراب اى عامل الاسم شئ بسببه يحصل معنى مقتضى للاعراب
 وهو انما عليه ومقولية والاضافة كقرب في ضرب زيد فانه يحصل به فاعلية زيد وكقرب
 زيد فانه يحصل به مقولية زيد وكما لبا في مررت بزيد فانه يحصل به الاضافة في زيد وانما
 قد تم ايجاز وهو على الفعل للاهتمام وحمله على الجهر غير محتاج اليه في احد فان قيل قد دخل
 في احد الاستناد فانه ايضا يتقوم به مقتضى للاعراب قبل الياء للنسبة والمراد به
 السبب البعيد فيخرج الاستناد لانه ليس بسبب بل شرط اولاً لانه سبب قريب
 لعمول معنى مقتضى للاعراب بخلاف العاقل فانه سبب بعيد لعموله على ما بينا
 في حد الاعراب وقية نظر لان السبب البعيد مجاز واردة في الترفيع لا يكون
 لانه يورث ايجازاً في الترفيع حيثما لم يعمم عند الاطلاق الى معنى يقتضى دون
 مجازي واجيب بانه مجاز مشهور في الاصطلاح فتعني السبب بها اولاً

ان كلمة ما عبارة عن العاقل اى عامل الاسم عامل بسببه يحصل معنى متحقق بلا علة
فلا يرد الاستناد فان قيل ان اخواتها عامل في خبرها عند البهيميين ولم يحصل
عندنا عامل لان العاقلية في خبرها كونه جزأنا نيا من كجدة وهو لم يحصل بان اخواتها
بل يتحقق قبل دخولها قبل ليس العاقلية في خبرها كونه جزأنا نيا من كجدة فقط بل كونه
جزأنا نيا واقعا بعد كلمة ثلاثية او رباعية متفيدة للاسماء وهو ما يحصل بان اخواتها
وهو قوله في خبر باب كان وما ولا المتعديتين ليس واسم ان ولا التى لى تحسن قوله
بعد ما لا يتم بمر فوج وهو حاصل هذه النوازل اذ لم توجد لما كانت خبرها واقعا بعد لا يتم
بالمرفوع وعلى هذا فيقش هذا الجواب وان كانت قد كور اس قبل لكنه ذكر في الحاشية
وهنا قد ذكره لك اتباعا للمؤتى فان قيل العاقل في مبتدأ وهو المجرى عن النوازل
اللفظية للاستناد ولا يحصل به فاعله وجه كونه مسند اليه قيل لا نعم انه لا يحصل به فاعلية
لانه لو لم يكن مجردا عن النوازل اللفظية بل دخلت هي عليه لم يتحقق فيه العاقلية البتة بل
تلكت به النوازل اللفظية فيتحقق في مبتدأ وحده ما لفظية النوازل اللفظية لا العاقلية البتة
ولو لم يكن مبتدأ مجردا عن النوازل اللفظية للاستناد لعدم تحقق العاقلية فيه ظاهر لا يخفى
الى البيان لان العاقلية فيه كونه مسند اليه ولا يتحقق ذلك بدون الاستناد
اصلا لانه بدون الاستناد تعدد مثل الف با وعدو عدوان وزمير وهو في حكم الموصولة
التي لا تتركب فيها وحدها ان يتحقق بها خبر مرتبة كفا في ونحو فلم ان العاقلية في مبتدأ
يحصل بالمجموع اى بالوجود والاستناد جميعا فالعقل ان العاقلية فيه بدون التمرد

لا يتحقق البتة بل قد يتحقق وقد لا يتحقق وبدون الاسم ولا يتحقق أصلاً فليس الـ بمخرج
 منزه في حصول الفاعلية ثم معرفة ما ذكره المهم هنا هو عامل الاسم ومعرفة عامل الاسم
 مسبوق بمعرفة مطلق العامل إذا علم به مقيد مسبوق بالعلم بالمطلق فيقول العامل المطلق
 ما اوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص فإن قيل ما تريد بالوجه مخصوص ان اردت
 الوجه مخصوص على الاطلاق هو ان كان اعراباً او بناءً او غير ذلك بلزم ان يكون يا
 في ياءه والياء في با غلامى عامل وليس الامر كذلك وان اردت وجهاً مخصوصاً
 من الاعراب يلزم المدور على قول من اخذ العامل في حد الاعراب فأنظر ان الاعراب
 ان يختلف آخر الكلمة باختلاف العوامل وان اردت وجهاً مخصوصاً من مقتضى الاعراب
 ياباه ذكر آخر الكلمة لان الكلمة تنماها بوصفها بالفاعلية والمفعولية والاضافة لا فرقاً
 ويخرج عامل الفعل لان عامله لا يوجب الفاعلية ولا المفعولية ولا الاضافة قبل امره
 وجه مخصوص مما اقتضاه مقتضى التشبيه التام بالاسم فلا ياباه ذكر آخر الكلمة لان
 ما اقتضاه مقتضى يتحقق في آخر الكلمة دون اولها واسمها ولا يلزم المدور ولا
 عامل الفعل لان اعرابها ما اقتضاه التشبيه التام بالاسم على ما عرف ثم تافى عن
 الاعراب تشبيهها بالرفع والنصب والجر شريح في تقسيم اعراب الاعراب باعتبار
 الحركات والحروف وبيان محالها وذلك ستة اقسام لان الاعراب اما بالحركة
 او بالحرف والاعراب بالحركة اما مستوفى للحركات الثلث اقلها ثانياً اما محمول
 فيه الفتحة على الكثرة او على العكس والاعراب بالحرف اما بالحروف الثلث او بالـ

والثاني امارقة باللف او بالواو فبذو ستة اقسام شرع في بيانها
على الترتيب فقال المفرد المنصرف انما هو الشئ الذي لا يمتد في الزمان
او في المكان المفرد المنصرف والمراد بالمفرد هنا مفاد الشئ والجمع
بجمله والمضاف وفي تقييده بالمصرف اخترازا عن المفرد غير منصرف كما عهد
و الجمع المكسر المنصرف واما قيد الجمع بالمكسر اخترازا عن الجمع السالم باللف والياء
او بالواو والنون او بالياء والنون وقوله منصرف صفة اخرى للجمع في اخترازا
عن الجمع المكسر الغير المنصرف كما يبيح فان قيل لو قال فاما المفرد و الجمع المكسر المنصرف فان
كان اخرهما وجه العدول عنه الى الاطلاق قبل انه وان كان اخر الآلة
لما كان يحتمل التغليب عدل عنه الى الاطلاق وقوله بالنقطة خبر لقوله فاما
و الجمع المذكوران وقوله رفعا ايا طرف اى كائنا بالنقطة وقت رفعه لعل
او حال اى كائنا بالنقطة حال كونها مرفوعة او مقدر نوعي اى يربطان
بالنقطة رفعا او يميز عن النسبة اى بالنقطة رفعة وقوله والفتحة نصيبا من بالنقطة
على معنى ما بين مختلفين بتقديم المجرور نحو في الدار زيد و الحركة مخر وقوله والكسرة
جرا كالفتحة نصيبا من الفتحة والكسرة بالياء واقعة على نفس الحركة لا بشرط
كونها اعرابية او نابتة بخلاف المجرور والياء فانها انما بالياء والمراد بالنقطة
والفتحة والكسرة اعم من ان يكون لفظية او تقديرية فلا يلزم التكرار في ذكر قوله
والنقطتين فيما عداه واما اعراب المفرد المنصرف و الجمع المكسر المنصرف بالحرركات

فلو ان الاصل هو الاعراب بالحركات والاصل فيه استيفاء الحركات الثلث
 ولا مقتضى للحدول عنه وانما تقدم الاعراب بالحركات الثلث لاصالته فان قيل
 يدخل في هذه الفاعلة كذا والاسماء الستة لاصالته امراد بالمفرد شيئا ما يقابل الثنية
 والجمع وكذا والاسماء الستة مفردات بهذه المعنى فيصدق عليها المفرد والمنفرد ^{ان عليها}
 ليس بالحركات الثلث فينبغي ان يذكر قد اخذوا خارجا قبل امراد بالمفرد والمنفرد
 كل وجه فيخرج به المنفرد والجمع وما الخي بها وكذا والاسماء الستة ملقات
 بالمتن على ما سبقتين او يقال اللام في قوله فامفردا بالجمع فيكون الجملة ففتحة
 ولا يلزم بالحكم على الجنس على احوال الحكم وعلى كل فرد لان القضية هيمنة في قوة عموم
 بغيرية واما الاستغراق فيكون الجملة قضية مسورة كلية وهي نوجب يستحال
 الافراد استعمال احوالها وكذا والاسماء الستة مربات بالحركات الثلث ايضا
 وان لم يكن مك في كل حال وفيه نظر لان بيان الاحكام الكلية لا يجوز بالقضية
 هيمنة اذ لو جاز ذلك لبطلت القواعد الكلية باسرها ولم يبق حكم كلياصلا
 لان ذو مال غير مروب بالحركة في حال من احوال فوئنا وله الاستغراق
 وان الاستغراق لو كان موجبا لاستعمال الافراد دون احوالها لما اخرج الى
 قضية مفرد بالمنفرد لان المفرد غير منفرد ايضا مروب بالحركات الثلث
 وان لم يكن مك في كل حال واوجب عن هذا بان القضية مروب بالمنفرد وان لم
 تحتج بالية البتة لكن اهماره انما ذكره لانه قضية تليقنا جسيمة مع الاعراب ^{المراد}

لا بد من ان كل واحد من الحروف الستة اقسام اذ لو لم يكن هذا التقسيم
 لكان الحرف باحرفه على قسمين والحرف باحرفه على ثلثة اقسام فذكر مبدل على ثلثة
 اقسام ويمكن اجواب عن اصل السؤال بان كلاهما والستة خارجة من قول
 فاعرفوا اذ المراد بالمراد المفرد والحرف باحركات الثلثة بانه لا يورد التقسيم الا على قول
 المتصرف اذ لا سواد المتصرف بالحرف لم يوصف بالانحراف وعدم الانحراف بل هي
 واسطة بينها بينه وبين كلام الزمخشري في الفصل والاسم المتصرف على نوعين
 فروع يستوفى حركات الاطراب والتونين كونه درجلا ويسمى متصرفا وفروع مختزلا
 عنه ابر والتونين ويسمى غير متصرفا ثم لا فرغ عن بيان ما يوجب باحركات الثلثة
 مشرح في بيان ما يوجب باحركاتين ويحمل فيه الفتحة على الكسرة فقال جمع هو كذا
 بالرفع على انه صفة جمع هو كذا وليس بالحرف من هو صفة لان المتخالف له
 في الاسم في باب الفتحة حكم ذي الاسم عند سبويه وهو ان ياختار له ما ياتي
 في صفة التثنية فله في هذا القيد اخترا من جمع هو كذا كونه كذا
 اطراب باحركات الثلثة بخلاف جمع هو كذا لم يأت اخترا به بالفتحة رخصا والكسرة
 جوا ونصبا نحو جارتني مسلمات ورايت مسلمات وحررت مسلمات فانما حملت الفتحة على
 فيه لانه فروع الجمع محذوكة وقد حملت فيه الفتحة على الكسرة فحمل في الفروع انما لا يلزم قوله
 الفروع على الاصل فان قيل محذوكة يكون باقينه بعد لان الاصل موجب بالحرف وانحراف
 موجب بالحركة فحمل محذوكة يكون احواب الفروع بالحركة مستحقة فمرورة لعدم انحرافها

[illegible]

مخرج في بيان ما يربح بكسب كل قبة الكسرة على الفتحة فقال غير منصرف بالفتحة
 رضاء والفتحة نفا وجرأ وذا حركته على الفتحة فيه لانه لا يترك حركه لنسب الفعل
 باعتبار الفتحين كما استوفى عمل الجوز على النسب لكل من كسره في الصورة
 ثم لا يخرج عن بيان ما يربح بكسره مخرج في بيان ما يربح بكسره فقال ابوك واجوز
 ونحوك بكسر الكاف وانه خطاب للمنفردون هم ابو الزوج او عصبة على حسب
 التقديرات الالهة امرأة ابي ابو ذكرك وبنوك هذه الاربعة مقروحات بالواو وول
 عليها تنبيه بالواو واخوان وحموان وبنوك اصلها ابو وهو بنو على وزن فاعل
 بفتح الفاء والواو وبنوك هذه الاربعة بالواو واصلها ذو وعلى وزن فاعل
 بفتح الفاء وسكون الواو دل عليه جمع قوله كنزك وانريد فخرت الهاء على
 سبيل التذكير فاذا قطع من الالف ابدت الواو واما قيل فم واذا شيف
 قيل فوك وذا مال ليف مقرون بالواو من واصلها ذو وعلى وزن فاعل
 بفتح الفاء والواو واما اخاف ذو الالف الظاهر دون الكاف لانه لا يفتح الا بالواو
 الا خافس الظاهرة وقوله مضافة اليه غير ما يتكلم بالنسب على انه حال من ابوك
 وانواته فانه مقول فعل الاطراب من حيث المعنى فيكون حالا من مفهوم الكلام
 او حال من غير قوله بالواو والعبارة محذوفة على التقديم والتأخير والافعال
 لا يتقدم على الحال المعنوي وفي جعلها خبر كانت محذوفة وفيه نظر لان محذوفة غير
 سماعي فلا يحل كلامهم محذوفة بالضرورة ولا يقال حال كانت فيها محذوفة

الفعال

من شرط اسی کانت مضافه مکان حذفه قیاسا لانا قول پس اگر
 بل حذفه مع ذکر حذف شرط قیاسی بخوان غیر اخیر و نه پس گ و قوله
 یا و او غیر قول ابوک و اخواته اسی کانت یا و او و الف و الیا و ج را
 فان قبل قول ابوک و اخوک الی قوله یا و او و الف و الیا مع باب احکم
 علی بخبری و مقتضی نه احکم علی الکلی و هو احکم علی الاسماء الستة مضافه الی غیر
 یا و تمکم لواء کانت مضافه الی الاسم الظاهر نحو ابوکبیر و الی غیره فایب کوا
 او الی غیره فایب کوا و احکم علی بخبری لایستقیم کما فی الکلی فیکف یشا و
 احکم علی ابوک و اخواته قبل همراة بقول ابوک و اخوک حرک و هو حرک و حرک
 و قوله الی اسماء الستة مکتوبة الموحدة مضافه الی غیره یا و تمکم لایه الالف
 فان قبل من اسی نوع هذه للارادة قبل للفظ اذا ارید به مجرد اللفظ بكون علی العلم
 بفتح تا و ید بالصفة المستعملة بها کما عرف فی رب حاتم و کل فرعون موسی
 اسی رب جواد و کل جبار ظاهر عادل فصح ان یا و ابوک و اخوک الی بالصفة
 التي استعملت بها و یکن ان یقدر مثل مضافا و تجعل بالصفة التي استعملت
 بها وجه الشبه اسی مثل ابوک و اخوک الی فیکون احکم الکلی ثم الاسماء الستة
 فی اجرائها و جوه منها اعرابها بحروف التثنية اذا کان فی اخرها حرف یصلح الاطراء
 و ذلك اذا کانت مکتوبة مضافه الی غیره یا و تمکم و اما آخرها بحروف التثنية
 بحروف التثنية الاصل و نه اقدمه علی ما یختصی و جمع الله کرامه و لا تقضی الله

الحروف واما بالحروف مطلقا فلانه هذه الالهة الستة الممتنى في الصلاة على
 امرين من حيث انها من الالهة الستة فان الفخ يستلزم الفخ والاسم يستلزم
 الابن وكذا البواقي والامكان العمل بالشيء في هذه الحالة بوجود حرف الصلاة
 لانها تمام الحركات في اخرها في هذه الحالة سمعا بخلاف حالتي الافراد الالهة
 الالهة والاسم لعدم الحروف الملائكة لا عراب في اخرها فيها تيسر الحاليتين وكذا في
 حاله المتغير لان في اخرها في هذه الحالة حرف علة ما قبلها ساكن وهو في حكم
 الحرف الصحيح على ما عرف والحرف الصحيح لا يصلح الاطراب فلهذا وبخلاف نحو يوم
 فانه والحال يشبه الممتنى في الصلاة على الامرين بسبب لزوم الالهة لكن
 لا يوجد في اخره حرف يصلح الاطراب في حالتي الافراد والالهة حيث لا يعود
 حرف العلة فيها في حاله الالهة سمعا حيث يقال بكك وديك وكذا في
 سائر المحذوفات الا واخرها حرف فان قيل لما كان اعراب هذه الالهة الستة
 بالحروف يشبه الممتنى وجب ان يستوفى الحروف الثلث لئلا يلزم فرية الفرع على
 الاصل قيل انها وان تفرعت على الممتنى في الاطراب بالحروف لكنها استوفت
 الحروف الثلث بناء على انها ذاتا لكونها مفردة وذلك قد تم على الممتنى
 فان قيل ما ذكر الشيخ ان اعرابها في حاله الالهة غير ما بالاسم فكيف بالواو
 والالف والياء فهو لا يخلو من ان يحل على الواو والالف والياء فان حمل على
 الواو بـمـذـوـك وـهـوـك وـجـوـك لان اعرابها بالحروف في هذه الحالة

هنا

جائز لا واجب حيث يقال فترك و ترك كما يقال فترك و ترك
 و ترك و ترك كما يقال مستهتر مان و ان حمل على الجواز بر د ابوك و ان ترك
 و دون مال فاعرابها بالحروف في هذه الحالة واجب اما على الاتفاق كما في ذو
 مال و اما على الصحيح كما في ابوك و ان ترك قبل قوله بالواو و الالف و الياء محمولة
 على الامكان العام فتناول الوجوب و الجواز لان الممكنة المعاني هي التي يحكم فيها
 بارتفاع الضرورة المطلقة مع ايجاب المتخالف للحكم فان كان الحكم في القضية بايجاب
 كان مفهوم الامكان العام ارتفاع الضرورة عن جانب السلب لان المتخالف
 لا يجاب و هو السلب و ان كان الحكم في القضية بالسلب كان مفهوم ارتفاع الضرورة
 عن جانب الايجاب لان المتخالف للسلب هو الايجاب فاذا قلت كل ما عاثر
 بالامكان العام كان مفاه ان سلب الحرارة عن النار ليس بضروري و اذ قلت
 ان شي من النار يبارد بالامكان العام كان مفاه ان ايجاب البرودة للنار ليس
 بضروري و قول الشيخ ابوك و ان ترك اه قوله بالواو و الالف و الياء قضية
 فاذا جعلت هذه القضية على الامكان العام كان مفهومها ارتفاع الضرورة عن جانب
 السلب فيكون مفاه ان سلب اعراب هذه الاسماء بالحروف ليس بضروري فتناول
 الجواز و الوجوب و يمكن ان يحمل كلامه على الصيغة دون الوجوب و الجواز اي يصلح بالواو
 و الالف و الياء فتناول الوجوب و الجواز ثم لا يخرج عن بيان ما يعرب بالحروف ان
 شيع في بيان ما يعرب بالحرفين و رفعه بالالف فقال و لم يثنى و كلا و كذا و لم يثنى

تكونه فرع كلا فذكر الاصل يعني عن ذكره وفيه نظرا لانه ذكر انتظام مع انقوع التثنية
 واجيب بان ذكره للثنية وهي ان حكم التذكير والتانيث في باب العدد والاسماء
 على خلاف جميع الاشياء مخرج بلفظ المذكر وهو ثبوت فيها للتثنية على ان التذكير والتانيث
 فيها على ما عليه جميع الاشياء كما في الواحد والواحدة على انه مذكور في بعض النسخ
 مذكور في بعضها قلنا ان يمنع محذوف الاول ولا يزم عليها فيجوز كل نسختها على ان التذكير
 على الاصل فلا يتوجه نقضا على ان هذا الابداع على المناسبة ويؤخر مسموع وقوله
 الى مغير حال من كلا وفيه احتراز عما اذا كان مضافا الى مظهر فان حكمه حكم المضاف
 كلا الرجلين ورأيت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين وقول انسان وانتظام
 عطف على قولهم ثني قوله بالالف والياء خبر قوله ثني وما عطف عليه اي كلتاه
 بالالف رفعه والياء ضياء وجرا وانما اعرب ثني وجمعهم بالجرع لان كلا منهما
 فرم الاعراب بالجرع فيفتح في المناسبة بينهما وبينه في الفرعية والجرع العطف لا يرفع
 ثنية فاعطى الالف للتثنية لثنتها وكثرة التثنية لانها لا تختص بذكر العقلاء او
 الالف في الفعل غير التثنية نحو فعلوا وفعلوا او يفتخرون او يفتخرون في الفعل وهو
 واعطى الواو للجمع لثقلها وقلة الجمع لانه يختص بذكر العقلاء اولان حصريا
 بجمع الثنيتين او لانها غير مخرجة في الفعل نحو فعلوا وفعلوا او يفتخرون او يفتخرون
 في الفعل وهو مخرج فاختار حالة الرفع فيها لقوتها وبقي الحالتان في كل واحد منهما
 كما شتمت الياء للضرورة وفرق بين التثنية والجمع بحركة ما قبلها ففتح للتثنية

لوقن

لو تكتب ما قبل الالف وكسر في الجمع لو تكتب الياء ثم زيدت النون عوضا
 عن حركتها الواحدة والستون اثنا عشر في الواحدة هذا عذوب السبويه فان
 قيل حرف الاعراب فيها عوض عن حركة الواحدة فلو كان النون عوضا عنها
 لمزم تكرار الوض قبل النون عوض عن حركة الواحدة من حيث انها حركة لا من حيث
 اعراب وحرف الاعراب عوض عنها من حيث انها اعراب فلا يلزم تكرار الوض
 او يقال النون عوض عن حركة الواحدة ونسوة وحرف الاعراب اعراب
 وبهمجوز لا عوض حركة الواحدة فلا يلزم تكرار الوض فصار اعراب المثنى بالالف
 والياء نصبا وجرا وبهمجوز لم يولد اورضا والياء جرا ونصبا فان قيل الدل
 الذي ذكرتم في اعراب المثنى وبهمجوز بالحرف بوجه بعينه في المصغر والمثنى
 ايضا لانها فرع للبكر والمنسوب اليه والواحد كما ان الاعراب بالحرف فرع
 فينبغي ان يحل الفرع للفرع ههنا ايضا بحكم التناسب قيل سلمنا ان التناسب
 يقتضي اعرابها بالحرف لكنها تركنا العمل بالتناسب لفروضة عدم الحرف بالجمع
 لا اعراب في اخرها وقيل اعراب المثنى وبهمجوز بالحرف لان في اخرها حرفا
 والاعلى السنية والجمع فامتنع اعرابها بالحركة لفظا فاما ان يعربا بالحركة تقديرها
 او بالحرف لفظا وكلاهما خلاف الاصل لكن الاعراب بالحرف لفظا اولى لانه
 اظهر في الدلالة من الاعراب تقديرها وان كان بحركة فان قيل هذا الدليل
 بوجه في عصا فانه ايضا متردد بين ان يعرب بالحركة تقديرها او بالحرف لفظا

فينتهي ان يعرب بالحرف لفظا لانه في الدلالة اظهر من المقدر وان كان بحركة قبل
 سلمنا ان هذا الدليل يوجد فيه لكن تحقق فيه مانع من جعل اعرابه بالحروف لانه جعل
 اعرابه بالحروف يلزم احد المحظورات الثلث اما ان اعرابه بالحروف مذكورها ان
 يكون بالالف مملوطة مع ترك التنوين فيلزم ترك التنوين من الاسم الممكن
 وذا غير جائز او بالالف المقدرة مع اثبات التنوين فيلزم خلاف اهلين الاقوال
 بالحرف وتقدر بالحرف وقد اثبت ان تقدير الحركة وقعت في تقدير الحرف فلا
 تحقق المانع من الاعراب بالحرف اعرابه بالحركة تقدير ضرورة مع اثبات التنوين
 وحذف الالف لفظا لانه يتحقق ساكنان بخلاف المعنى والمجموع حيث لا مانع من
 اعرابه بالحرف لفظا فاعرنا بما بذلك وقيل اعراب المعنى والمجموع بالحرف لانه
 في اخر كل واحد منها وضاع فان الدلالة على التثنية وبجمع فلو جعلنا كل واحد من هذين
 الحرفين لكل واحد من المعنى والمجموع لزوم الترادف وهو خلاف الاصل فاخرجنا
 عن الترادف بتخصيص كل واحد منها لمعنى وجعلنا اختلافهما اختلاف الاعراب ووجه
 تخصيص الالف بالمعنى والواو بالمجموع واشترك الياء قدرا وانما اعراب كل منهما
 الى غير الحرف لانه موحد اللفظ معنى فعلمنا بالاعتبارين في محاليتين فاعرنا بالحرف
 باعتبار معنى التثنية في حال الاضافة الى المظهر واعرنا بالحركة المقدرة باعتبار توحده اللفظ
 في حال الاضافة الى المظهر ولم يعكس لنا سببه بين المظهر مع المعنى في الخفاء ومع
 الاعراب بالحرف في المزعومة ونما سببه المظهر مع اللفظ في المظهر ومع الاعراب بالحركة

في الامانة ولانه اذا اضيف الى مفر كون تاكيد المعنى البتة فحل على منوعه ولانه
 اذا اضيف الى معنى مفر متصل صار مع المترادف به كلفه واحدة فتوفي امر التثنية فيه
 لفظا ومعنى فاجري مجرى المعنى في الاعراب وانما اعرب انسان وانتان بحرف في
 كل حال لشبههما بالمعنى لفظا ومعنى اما لفظا فوجود الالف والياء في اخرها واما معنى
 فدلالة على شيئين بخلاف كلفانه يشبه المعنى معنى لالفاظ فاعرب اعرابه في حال
 حال ثم لما فرغ من بيان ما يعرب بالبحر فبين ورفعه بالالف شريح في بيان ما يعرب
 بالبحر فبين ورفعه بالواو فقال جمع المذكر السالم وفي قيد المذكر المخرار عن جمع المذكر
 وفي قيد السالم المخرار عن جمع المذكر نحو مسلمات ورجال وجميع ذوات
 فان قيل قد قالوا لم يوجد في العرب كلمة اخرها واو بعد ضمة وهذا اللفظ كذا قيل
 الواو فيه في معرض النحر فلم يثبت به او يقال الواو فيه ما قام مقام الضمة صارت كالتاء
 فلهذا واو عشرون واخواتها اى انشال عشرون ونظائرهما من اثنين الى تسعين
 واردة الانشال والنظائر بالاخوات على وجه الاستعارة المحرر بها تشبها لفظا
 والانشال بالاخوات وقوله بالواو والياء خبر قوله جمع المذكر وما عطف عليه اى كما
 بالواو رفعوا والياء نصبوا وجرا وقدم الدليل على اعراب جمع المذكر السالم بالحروف
 وانما اعرب الواو بالحرف لانه يشبه بجمع المذكر السالم لفظا ومعنى اما لفظا فوجود الياء
 والاعراب في اخره واما معنى فدلالة على الافراد ولانه محمول على واحدة وهو ذو
 طرفا للباب وفي كلا الدليلين نظرة اما الاول فلانه منقوض في نحو ادلى فلينس

وجود الشبب فيما ذكر فينبغي ان يحل على جميع هذه الحروف واما انما فلان يحل
 دليل ضعيف والاعراب بالحرف حكم ثبت على خلاف الاصل وما ثبت بخلاف
 الاصل لا يثبت بدليل ضعيف ولان يحل لو كان عند الاعراب بالحرف وجب
 يحل اباؤك واخوتك على ابوك واخوك فالقول بالحل في بعض المجموع دون
 البعض حكم محض واجيب عن الاول بان الواو في ادلى وقلنس قد جعل قديما
 على القاعدة الترخيفية فلا عيب بالحرف كما جمع السلم لرفع الواو فيلزم قلب الياء
 واواً فيكون تنقيلاً وفيه نظر لان الواو في سرقس التي لم يقيد به لان الواو قديمة
 مقام النجمة فصار كما انها ضمة لا واو فلا يكون تنقيلاً كما قلتم في الواو عن النجمة لان
 الاعراب بالحرف صار اصلاً مهما سجد في المجموع لكن كل واحد منها فترعا فصار الاعراب بالحرف
 كما انه في فيها فجاز ان يثبت بدليل ضعيف ولان العمل بالحل في اباؤك واخوتك
 يفرمك لعدم محرف الصالح للاعراب في اخرها بخلاف الواو حيث وجد في اخره حرف
 صالح للاعراب فالحكم العمل بالحل والاول ان يقال ان الواو لم يوجد في موارد استعمال
 خط الاسر بالحرف دعت الفروقة الى اعتبار شبب الجمع او الى جملة على واحدة وانما
 ذلك دليل ضعيف فلا وجه للاعراب بالحرف سوى ذلك بخلاف ادلى وقلنس وياؤك
 واخوتك فانما لم نجد في موارد استعمالها بحروف فلو كان يكتسب للفروقة لا
 الشبب بالجمع والحل على الواحد واما اعرب مشرود وانواتها بالحرف فليس بشبب
 السلم لفظاً او معنى القياس على ما مر في الواو فان قيل ان العرب بعض جميع هو ثبات انما الواو

و اليا ونحو سين و نبين و قيس وغيره من جموع هوّنات فافادة تقية الجمع
 بالهكذا قبل هذا على طريقه جمع هوّنات السالم فيحمل على حذف مضاف اى صيغة جمع
 هذا كرا السالم او حذف موقوف اى جمع مذكروه على صفة فلا يخرج بالجمع بالواو والياء
 من جموع هوّنات لان يصحها يصح جمع المذكورين في عرف النحاة والكانت جموع
 هوّنات او يقال ان همزة لم يفتت بالجمع بالواو والياء من جموع هوّنات لقلته
 واداءهم موقوف بيان بالواو الغلب او يقال انهم اذ جمع هذا كرا السالم بالجمع بالواو والياء
 والنون مجازا بطريق ذكر المردوم وادارة اللازم لان جمع هذا كرا السالم في عرف النحاة
 واقع على الجمع بالواو والياء والنون والملازمة تلتقى بوجه مجاز وبه استقط ما قيل
 لو قال الجمع بالواو والياء والنون لكان اشمل ثم لما فرغ عن تقسيم الاعراب الى
 محركات ومخرفات شيع في تقسيم آخر للاعراب باعتبار ظهوره ولا ظهوره فقال
 التقدير اى تقدير الاعراب على حذف المضاف اليه اذ الاعراب التقديرى على حذف
 هو موقوف ويا والنسبة على خلاف ان يابس بقرينة قوله والنظير اى الاعراب المقدر
 على حذف المضاف وجعل المصدر بمعنى المفعول وانما قدم الاعراب التقديرى على اللفظ
 لانه قليل تقدمه زوايا للاختصار بياية وتعيم اللفظى في كل ما عداه وكله ما في قوله فما
 مصدرية جنيته اى التقدير الاعراب كائن في وقت تقدير تلفظ اعرابه بخلاف ما
 من غير تقدير او موصوفة او موصولة والتقدير فى تقدير عائد الى الموصوف او موصول اى فى
 موصوب اليه او فى الموصوب الذى تقدير تلفظ اعرابه على حذف مضافين من غير تقدير النفا

كذا ونحوه الكاف في محل الخبر على انه بدل من ما اى في مثل هذا وفي محل الرفع
 على انه خبر مبتدأ محذوف اى هو كذا او في محل النصب على انه مفعلة محذوف
 اى تحذف مثل هذا مطلقا مفعلة لزمان محذوف اى زمانا مطلقا اى في جميع
 الاحوال او مفعلة محذوف محذوف تحذف المحذوف متعلقا بالاعطاء اى كتحذف المحذوف
 وعلامى تحذف المطلق من غير تفيد بعض الاحوال وانما بمنزلة على كل اسم مقصور
 وبمنزلة على كل معرب بالحركة متعلقا بالياء المتكلم وانما تحذف الاعراب في بعض
 التحذير المحركة على الالف وفي علامى لان ما قبل الياء استحق الكسر قبل مجي الاء
 لموافقة الياء لان الالف قد على دخول العامل والمنفرد قبل المركب فلما جاء
 بالمركب ودخل العامل ووجه محله ما ياتي وجوده وجب تقديره اذ لو اُخرى بالمركب
 بالحركة لفظا لزم تحريك الحرف الواحد بحركتين مختلفتين في حال الرفع والنصب او
 متماثلين في حال الرفع وهو محال فاعربناه بالحركة تقديره في جميع الاحوال وهو ذهب اليه
 وذهب قوم الى انه معرب لفظا في حال الجر اذ يمكن ان يجعل كسره جوازا جعل الف التثنية
 وواو الجمع رفعا والالف على الفاعلية واجيب بانه يلزم تواردهما في اللفظ وهو الياء
 والعامل على ما يروى بعد حذف الف التثنية وواو الجمع حيث يلزم تواردهما في اللفظ
 احدهما لفظي وهو العامل والآخر معنوي وهو التثنية والجمع وذهب قوم الى انه مبني في
 الاحوال كلها لما ياتي من اوجه المبني للاضافة الى المبني والاعمال الفهم وسكون حرف العلة
 واجيب بان الالف تفتح الياء لانها تارة تفتتح التثنية ومنها فله لكونه دالا على

فيه

امكنية الاسم فكل ما هو نازلة منزلة وهو الاضافة فلا تؤثر في البناء الا بمرى انهم لم يبنوا
 منضاف من انما دسى ومنه في بلا النقي نفى الجنس مع ان الله التي اوجبوا لها البناء
 في مفرد بها فائمه وقبه نظر بعض الهيئات منفاة كيث واذا وغيرهما فانها اضيفت
 الى الجملة مع انها بمنية واجيب بان الاضافة فرضت مانعة لرافعة نفى ان الشئ
 اذا كان مرفيا قبل الاضافة فالضافة تمنع بناؤه واما اذا كان مبتدئا قبلها
 فهي لا تمنع بناؤه و هيئات منفاة من به اللفظ فان كانت بنيات قبل الاضافة
 فاذا اضيفت الى الجملة بمنية فالضافة لا تمنع بناؤه وسره ان اضافة الهيئات
 منزلة النون المقدرة اي المفروضة والنون المقدرة لا بنا في البناء لعدم دالها
 على امكنية الاسم فكل الاضافة النازلة منزلتها لا تافيه بخلاف اضافة المصرب فانها
 نازلة منزلة النون المنخفضة وهي تنافي البناء لدالها على امكنية الاسم فكل الاضافة
 النازلة منزلتها تافيه فان قبل اضافة المصرب قد يكون عد للبناء كما في يوم نفع
 العادقين ويومئذ فان اليوم كان مرفيا قبل الاضافة ثم صار مبتدئا بالاضافة الى الجملة
 ولو بواسطه كما في يومئذ فكيف تكون منافية للبناء فالشئ لا يكون عد في منافية
 قبل الاضافة تمنع ما يترعى اخرى في البناء لا ما يترفعها اذا كانت داعية اليه
 بنفسها وذلك لان الاضافة اذا كانت داعية اليه بنفسها كانت تعارفة
 او الله تعارفة حكمها فكانت نازلة منزلة النون المقدرة فلا يكون مانعة له كما ان
 البناء مقدم على الاضافة لا يمنع الاضافة كذلك فان قبل فلفظهم ان يقول ان

غلامى انفرادية اليه بنفسها كيف تكون مائة له قبل لا نعم ان الازمنة فقط
 واعية اليه بل عدت الينا وكما قال انهم يجمعون المركب من ثلثة اجزاء الازمنة الى
 اثنى و اتصال الفجر وسكون حرف الله فكانت الازمنة الى اثنى جزءا
 والله اذا كانت ذات اجزاء لا تضاف اليها اجزاء من اجزائها ولا يبنى عليها اجزاء
 لعدم اتصال الفجر وسكون حرف الله وان تحققت الازمنة الى اثنى وكذا لو بنى
 غلامك لعدم سكون حرف الله وان تحققت الازمنة الى اثنى واتصال الفجر وسكون
 ان الحكم اذا تعلق بعد ذات اجزاء يضاف الى اخرى وجودا على ما عرف والازمنة في
 غلامى اخرى وجودا لان اتصال الفجر وسكون حرف الله سابقات على الازمنة فيبنى
 ان يضاف اليها واجب بان يحتمل ان يكون هذا على اصطلاح الاثنى وكون النسخة
 فلا يكون حجة في الحق وفيه نظر لان الاصل بين الاصطلاحات التوافق ما لم ينقل مخالفة
 بالشرح وبها لم ينقل ذلك وذهب قوم الى ان غلامى ليس بمعرب ولا يبنى على
 الحرف الاخر بالاضراب والاعراب والينا ومن صفات الاخر واجواب ان توسط الآخر
 يوجب انتفاء الاعراب والينا في الحرف المتوسط ولا يوجب انتفاءها في اللفظ بل
 ان يكون الاعراب في اللفظ بما ذكره نقيضا فانقول بكونه غير معرب وبمبنى غلط وقوله
 او استقل على بناء الجمل عطف على تقدير اى التقدير كائن في وقت استئصال
 اعرابه او في معرب استقل او في معرب الذى استقل لفظا اعرابه على نحو ما مر
 كذا من صفة معدومة زوف اى استغناء لثقل استغناء لفظا اعرابه فاض او هو

قاضٍ وهو اد بمثل قاضٍ كل اسم متحرك في اخره ياء وقبلها كسرة وقوله رفاعاً وجره
 فرفاعاً اي وقت رفع العامل وجره او حالان اي في حال رفع العامل وجره
 وانما استعمل الاعراب في قاضٍ رفاعاً وجره انما على الياء بخلاف النصب فانه يظهر
 لان الاعراب اللفظي اصل ولا مانع للنصب لفظة حال جاز في قاضٍ ورايت قاضياً
 وموت قاضٍ وقوله نحو مسلي رفاعاً قبل ان يكون مرفوعاً ومنه ياء على انه عطفت
 على قوله قاضٍ على انه خبر مبتدأ محذوف او صفة مهمل محذوف ويحتمل ان يكون محملاً
 على انه عطفت على قاضٍ ويكون التقدير ونحو مسلي رفاعاً قبل فعله ياء اي لم يكره
 اداة التثنية وهو الكاف والنون قبل لا تكرار اداة التثنية الاول في الاستعمال
 وانما في كون اللفظ جماعاً لا بالواو والنون مخافة الياء منكم واصله مسلي
 فابدلت الواو ياء وادخمت في الياء كما ترى في هرجى وانما استعمل الاعراب
 في مسلي رفاعاً لان علامته الرفع لفظاً فبدل الواو وقد ابدلت في حال الرفع
 بالياء لا جتماع الواو والياء وسبق احد هما بالكون فلما لم يبق الواو لفظاً فلا فرق
 واما نصبه وجره فلفظي لان علامتهما الياء وهي ثابتة وبلا دعاء لا يخرج محرف
 عن حقيقته اذ اهدغم واهدغم فيه حرفان في اللفظ وحرف واحد في الكتابة فاعلم
 قيل الحكم بتعدد الاعراب في عفا وفي الاستعمال في مسلي غير متفق لانه ان اعتبر
 التحذرو الاستعمال بعد الاعلال فلا شك ان اعراب مسلي بعد الاعلال وان
 اعتبر قبل الاعلال فلا شك ان اعراب عفا قبل الاعلال مستعمل لا مستند

مثل اعراب مسلمي وهذا ظاهر فالقول بالتعذر في عطاء بالاستشغال في مسلمي
 حكم محض قبل اختيار التعذر والاستشغال باعتبار التوثر في تقدير الاعراب
 ولا شك ان التوثر في تقدير الاعراب في عطاء ما بعد الاعلال من التعذر في مسيحي
 ما قبله من الاستشغال لان اعراب مسلمي في حال الرفع بالواو وتقدم قبل الاعلال
 يوجب تقديره بخلاف عطاء فان اعرابه بالحركة وتقدم قبل الاعلال فوجب ابدال
 الواو بالالف لا اله الا سكتان وتقدر الحركات بل هو جوب في تقديره ما بعد الاعلال
 من التعذر فافهم فانه فرقي دقيق ويكفي ان يجاب عنه بان الاعلال على توريث
 نوع سبق اختياره على حاله التركيب الذي يثبت فيه النجاة ونوع آخر لم يتبع اختياره
 على حاله التركيب فالنوع الاول مشعور عطاء فان اعلاله لم يتوقف على التركيب بل
 بطل في حاله التعذر ايضا والنوع الثاني مثل مسلمي فان اعلاله يتوقف على التركيب
 الذي يثبت فيه النجاة لانه يمتنع على اجتماع الواو والياء واجتماعهما يمتنع على اجتماعهما
 بين مسلمين وياراكمكم واخافه شيء آخر متعلق بالتركيب فمثل عطاء بلخ النجاة من
 واضح المفردات معللا بابدال الواو الفاء فلما استحق الاعراب به التركيب فقد
 تعذر فيه الاعراب اذ الف لا يقبل الحركات فحكموا بتعذر الاعراب فيه مطلقا سواء كان
 قبل التركيب او بعده بخلاف مسلمي فانه بانهم من واضح المفردات بالواو رفعا
 غير معلل بالبدال والادغام فلما استحق الاعراب به التركيب فقد امكن الاعراب فيه
 بالواو رفعا والياء نصبا وجرا لان الرفع يقبل فيه حاله الاخافه لياراكمكم وجميع الواو

والياء وسبقت احدهما بالسكون فكلوا باستعمال الاعراب في رفعها وجعلها محلا
بالاجمال والادغام للرفع الكلي وهو ان الواو والياء اذا اجتمعا وسبقت احدهما بالسكون
يترجم قلب الواو ياء وادغام الياء في الياء واما نصب وجره فلفظي لا مران على
الياء وهي باقية بعد الادغام والله اعلم بالصواب ثم لما فرغ من بيان الاعراب تقدم
شرح في بيان الاعراب اللفظي فقال واللفظي كما نرى فيما عداه اي فيما عدا ما تقدم
او استعمل وقيل انهم عاين الياء تبا وبيل المذكور لان انهم الواحد لا يعود الى اثنين
وقه نظر لان العائد الى المصروف والمصرف عليه باق ويجب اخراجه لان او
لا احد الامر من غير معين يقال زيد او عمر قائم ولا يقال فاكمان فلا حاجة الى التاويل
ثم لما ذكر غير منصرف قبل من غير تعريف قصد الان ترفيعه فقال غير منصرف ما فيه
كلمة موصولة مبتدئة انجزة او خبر غير منصرف وهو مبتدئة او خبر وان لم يتعرف بالان
الى معرفة لتوكله في الابهام الا انه يصير معرفة عند استهارة بمضافه المضاف اليه بان
يكون له ضد واحد نحو عليك بالحرمة غير السكون وبنهاك فانه غير منصرف فانه
واحد وهو منصرف يصير معرفة ويمكن ان يكون كلمة مانكرة موصوفة بخبر او فو كذا
مبتدئة او خبر وان لم يتعرف بالاضافة الى معرفة فلا اقل من الشخص في كونه
مومن غير من مشرك لكنه يمنع من تعريفه انجر فلا يكون ما ح موصولة وقوله علقان
فاعل فيه لا عتاده على الموصول او الموصوف او مبتدئة او فيه خبره واجتهد الطريقة
او الاسمية منه او مفعلة وقوله من تسبح مفعلة علقان اي علقان كاشان تسبح

لم يتعرف

واستكبر في مقام العهد اذا تسع معودة معيته لكن نكر في التفتيم منها اى من
 تسع مفتحة لتفتيم منها حيث بلغ قوة تاثيره الى غايته خارج الاصل وهو الاسم
 فربما لمعه هو الفعل ومنه مما يستحق على الاختصاص وهو البحر والنون او
 منها تقوم مقامها عطف على قوله علان والبحار والبحر وصفة واحدة والجملة الفعلية صفة
 بعد صفة اى او ما فيه علة واحدة كاشنة من تسع تقوم مقام العليين وانما عدل عن
 اعتقاد من وهو ما يستلزم عند البحر والنون لان الحكم باختزال البحر والنون يتوقف
 على منع العرف فلو عرفت غير منعرف به لزم الدور واجيب بان اختزال البحر
 والنون امر يعرف باستعمالات العرب قبل ان يعرف غير منعرف فالدور
 فان الحكم لا يثبت الا بعلية واحدة الا يرى ان الحكم اذا ثبت بالشر او بوجوب
 بالية والوجبة والارث وذلك لان العليين اما ان تكفى كل واحدة منها لتاثير
 ام لا فان تكفى لزم تواردهم من حيث يستعين على اثر واحد وان لم يكن كافية
 فليست بعلية تامة فليكن ثبت به الحكم وهو منع العرف بالعليين قبل كلام الشيخ
 ما قول اى ما فيه جزاء علة اى ما فيه علة ذات جزئيين على طريق ذكر الكل
 وارادة الجزاء او محمول على حذف صفة اى ما فيه علان ما نقصان فاعدا
 منع العرف هو من باب الفعل وذلك لا يخفى الا يحتمل العليين فكان كل واحد منهما
 جزء علة او علة ناقصة لان احد العليين معارضة باعانة العرف فاذا وصل الى
 تزجحت ومعارضة تامة وكذا قالوا وفيه نظر لان اشتراط العليين لا يخلو اما ان

يكون للفرقة او يمنع المرفع فلما ريد الاول لا غنى عن الثاني بل يجري عليه
او عليهما ما يقتضي ان الفرقة بجهتين وكل على لكل جهة عند تامة فلا يلزم ما ذكرتم
وان اريد الثاني لم تعرف الشيء باساويه في المعرفة وابعاله لان منع المرفع
باساوي غير المنصرف في المعرفة وابعاله فان قيل هذا احد ما دق على هذه
وجبه سدا وسدات علم المرأة حيث وجد فيها علان من نوح او ولده فيها
نقوم مقامها مع انها منفرجات قيل مراد بها علان معتبرتان والعلان فيها
غير معتبرتين بمعارض ومانع فان هذا وان وجد فيه علان لكن النسب المتفق
الاهم عندهم بغيرها خفة سكون الوسط بمعارض نقل احدى العلان وكذا سدا
وان وجد فيه علان لكن النسب المتفق والاهم عندهم بمعارضها وكذا استلزام امر
وان وجد فيه علان لكننا لو قلنا بعدم انفراده فان المتفاد بمقصورة في المنقول عنه
لان الثنوين دخلت فيه بمقابلة ثنوين مسلمون ويزوم قلب تبعيته نفع
لان النصب في المنقول عنه مانع لجره وفي غيره المنصرف على العكس فتواتر
بمنع الثنوين ويزوم قلب تبعيته النصب بمنع الجواهر فان كلنا العلان تقدمكم
بها مانع وقبه نظرا لانه لا يخلوا اما ان يراد به علان معتبرتان للفرقة او منع الغير
او لا خسر الى الجواهر الثنوين على تقدم الاول لا يحتاج الى الثاني بل يجري عليه وعلى الثاني
يلزم تعريف الشيء باساويه وعلى الثالث يقع المهم فيها الى عنه وهو لزوم الوجود
ثم ما فرغ من ذكر محل التسع في حد غير المنصرف بمحملة والتعريف لاجمال محل العرض

شَرَحَ فِي بَيَانِهَا فَقَالَ وَهِيَ أَيْ الْعِلَلُ الَّتِي تَحْتَ الْعِلَلِ مَا سَبَقَ ذِكْرُهَا فَرَعِيَّةُ الْأَسْمِ
 أَوْ تَمْنَعُ الْعَرَفَ مِنْ تَذَكُّرِهِ فِي هَذِهِ الْبَيِّنَاتِ وَهِيَ أَيْ كَلَامُ الْمَعْدُومَةِ
 خَيْرٌ قَوْلُهُ وَهِيَ الْخَارِجُ عَنِ الْبَيْتِ أَيْ وَهِيَ بِهَذَا الْجَمْعِ بِهَذَا الْقَبْلِ جُزْءٌ جُزْءُ الْبَيْتِ
 مِنْ كَلَامِهِ وَلَمْ يَخْرُجْ بِكُونِهَا مِنْ كَلَامِ الْبَيْتِ وَفِي كَلَامِ الشَّاعِرِ بَدَلٌ مِنْ قَوْلِهِ تَحْتَ
 الْمَذْكُورَةِ فِي الْبَيْتِ الَّذِي قَبْلَهُ وَتَوَلَّى الْعَرَفَ تَحْتَ كَلَامِ الْجَمْعِ تَنْتَابُهَا
 فَمَا لَعَرَفَ تَصْوِيبًا أَوْ خَيْرٌ مِنْهُ أَمْحُوفٌ أَيْ وَهِيَ عَدْلٌ وَوَصْفٌ وَتَابِئَةً وَتَوَلَّى
 بِالْتَوَلَّى وَالْإِلَّا لَا يَسْتَقِيمُ الْوَزْنُ وَتَجَمُّعُهُمْ جَمْعٌ ثُمَّ تَرْكِبُهُمْ وَالنُّونُ زَائِدَةٌ بِالرَّخِ
 وَالنَّصْبِ وَأَمَّا الرَّخِ فَفَعْلٌ إِنَّهُ صِفَةُ النُّونِ بِجَعْلِهَا مَهْمَلَةً زَائِدَةً بِهَيْلٍ فَمَكَ
 سَامُ الْعِلَلِ مَكْرُةٌ أَيْ وَنُونُ زَائِدَةٌ أَوْ عَلَى أَنَّهُ بَدَلٌ مِنَ النُّونِ بِحَذْفِ
 أَيْ وَالنُّونُ نُونُ زَائِدَةٌ أَوْ عَلَى أَنَّهُ خَيْرٌ مِنْهُ أَمْحُوفٌ أَيْ وَالنُّونُ هِيَ زَائِدَةٌ
 وَتَجَمُّعُهُمْ مَعْرُوفَةٌ أَوْ صِفَةُ النُّونِ بِجَعْلِهَا مَهْمَلَةً زَائِدَةً أَيْ وَنُونُ هِيَ زَائِدَةٌ أَوْ بِحَذْفِ
 هُوَ صَوْلٌ أَيْ وَالنُّونُ الَّتِي هِيَ زَائِدَةٌ وَأَمَّا النَّصْبُ فَفَعْلٌ إِنَّهُ هَالِكٌ لَوَكَّدَهُ مِنْ
 مَفْعُولٍ بِجَمْعِهِ الْأَسْمَاءِ وَهِيَ قَوْلُهُ وَهِيَ النُّونُ لِأَنَّ النُّونَ مَعْدُومَةٌ مِنْ حَالِهَا
 خَيْرٌ مِنْهَا مَعْرُوفَةٌ بِكُونِهَا زَائِدَةً إِذَا لَمْ يَتَحَقَّقْ الْفَرَعِيَّةُ هِيَ خَيْرٌ بِهَا فَكَلَامُهُ بِجَمْعِهِ
 السَّابِقِ مُتَضَمِّنَةٌ لِمَعْنَى الزِّيَادَةِ فَصَلَحَ قَوْلُهُ زَائِدَةٌ أَلَّا يَكُونَ هَالِكًا لَوَكَّدَهُ تَقْدِيرُهُ
 مَفْعُولٌ تَحْتَ الْجَمْعِ عَلَى نَحْوِ قَوْلِهِ مِنْ كَانَ مَشْهُورًا بِالنَّجَاعَةِ أَنَا فَظَنَّا مَا رَجَلًا نَجِيًّا
 أَوْ عَلَى أَنَّهُ هَالِكٌ مُتَقَدِّمٌ مِنَ النُّونِ إِذْ هِيَ فَاعِلٌ مَعْنَى لَأَنَّهُ إِذَا قِيلَ مَوَاضِعُ الْعَرَفِ

كذا وكذا كانت قبل يمنع الاسم العرف كذا وكذا والنون زائدة وما قيل ان
 نصب على انه حكايته عن حال من النون في مثل قولنا يمنع العرف كذا وكذا
 والنون زائدة اذ لا عامل فيها ينصبها فيه نظرا لان اعراب المحكي انما هي اذا
 كان معهودا القول كرفع زيد ابد فوكس هذا زيد اما اذا لم يكن معهودا فلم
 لان بعض الالباب الهندية في ستة باب الخطبة في الكلام العربي لان كل قول
 ومنسوب ومجروح يحتمل حكايته انما عليه والمفعول فيه والافادة فوجب ان لا يكون
 تركيب من التركيب العربي خطأ وكلمة من في قوله من قبلها الف بمعنى في
 لا عرف ان كلمة من يكون في الظروف بمعنى في ولا يدخل على قبل وبعد وعند
 ولام من من حروف الجر الا من وقوله الف فاعل من قبلها لا اعتماد
 على الموصوف او على ذي الحال او مبتدأ متقدم او مجزئ العرفية او الاسمية صفة
 او حال ووزن الفعل وهذا القول تقريبا اى القول بانها تسع ثمرة لفظا
 وفيه احرار عن قوله من قال بانها عشرة قد اوشبه الف الثانية
 في اوطى علماء عن قول من قال بانها احدى عشرة وزاد موازنة الجميع في
 سر اويل وعن قول من قال بانها ثلثة عشرة وزاد تكرار القائفة في حمراء
 وجعل في تكرار الجميع في مساجد ومصابيح ومراعاة الاصل في خواجر علماء وانما كان
 قول هذا الفرق بعيدا عن العواب لافيه من جعل التسع اصلا بركه او القول ان
 تقرب الى الحفظ لان النظم ابرحفظا من الشعر والقول بانها تسع تقريبا لا يحسن

اذا جعل في التحقيق ثمانية لان الالف والنون مضارعان لافى التانيث
 ملحقان بالافى التانيث للمضارعة بينهما كما ان الالف الحاق في ارضى ملحق بالتانيث
 فكذلك تم ما فرغ من بيان الفعل المتع في اليقين شمع في اشتهى على ترتيب
 ذكره في اليقين فقال مثل عمر مثل العدل واحمر مثل الوصف وطلعت
 مثل التانيث بالفاء والمعرفة ورتب مثل التانيث المعنى والمعرفة
 وانما ذكر هنا ليس النوع التانيث اتهما لانه فمقتضى الاشتباه في افعال
 التانيث في علم مع التذكير الحقيقي وهذا لا يغير ثمانية في ثمانية الفعل حيث
 لا يقال تالت طلعت وابعدهم مثل البع والمعرفة وبعده مثل الجمع و
 معد كبريت مثل التركيب وعمران مثل الالف والنون واحمر مثل عدت
 الفعل ثم ما فرغ من تعريف غير منفرد ببيان الفعل والافعال شمع في
 بيان حكمه فقال وحكمه اى حكم غير منفرد ان لا كسرة ولا تنوين كلمة ان
 منقطة من المنقطة وخبر ان اسمها وكسرة بالفتح على انه اسم لا وخبره منفرد
 اى انه لا كسرة فيه ولا تنوين ولا مع اسمها وخبره خبر ان المنقطة وهى اسمها
 وخبره خبر قوله وحكمه ولا تنوين بالفتح عطف على قوله كسرة ويجوز في قوله كسرة
 وتو ولا تنوين خمسة اوجه على ما عرفت في الاحول ولا قوة الا بالهاء وانما لا يدخل
 في غير منفرد الكسرة والتنوين لانه يشبه الفعل في الفرعين لان الفعل له
 فرعية من جهة اقتضائه الى الفاعل وفرعية من جهة اشتقاقه من المصدر وكذا

غير منصرف لان فيه علقين وكل علة فرع اصل لما عرف ان العمل فرع
المحدول علة والوصف فرع موصوفه واثنا عشر فرع التثنية والتثنية فرع
المعرفة واليحي فرع البرهنة والجمع والتركيب فرع الافراد والالف والنون فرع
الافى اثنا عشر ووزن المفعول في الاسم فرع وزن الاسم فاعبر الشبه بمنح الا
المختص بالاسم ويحجر ما لم يدخل فيه ما يقوى جهة الاسم من اللام والافاق
ويمنع علاقة النكح وهو التثنية وانما لم يكن في الشبه بفرعية واحدة حالة
من علة واحدة لانه ان كانت بالفرعية غير ظاهرة والافاق فاحتاجت
في حصولها الى معاهدة ومعاونة بفرعية اخرى مثلها فان قيل قد يدخل الكسرة
والتثنية في غير المنصرف مع تحقق الفرعتين مما صليح في العلقين كما في
الضرورة والانتساب وكما في مسلمات علم البرهنة عند من جعله غير منصرف
فكيف يستقيم قوله حكمه ان لا كسرة ولا تثنية قبل انما لا يمنع الكسرة
والتثنية فيها لان منع اما في الضرورة والانتساب فظاهر لان الضرورة
تتبع المنطوق است والانتساب امر مقصود ايم واما في مسلمات فلان منع تثنية
بقرينة المتابعة المقصودة في المنقول عنه ومنع جزمه على النقيب بقلبه
اذا المنقب فيه تابع لا يتبع ولو قيل بانعاقبه كما ذهب اليه البعض فظاهر
واذا عرفت هذا فاعلم ان في منع الكسرة عن غير المنصرف اختلافا مشهورا
قال قوم انه ممنوع تبعاً للتثنية وقال قوم انه ممنوع تعدا كما للتثنية وذلك

الفرق بين المذكور في المصطلحات وفي كلام المصنفين في الإشارة الى اختيار
 مذهب الفرقين اننا في حيث قدم الكسرة على النون ثم لما فرغ من بيان
 حكم شريح فيما هو ضده لان الشيء يتبين بضده فقال ويجوز صرفه اي
 صرف غير معرف للضرورة اي لا فطرار الشاعر لان الضرورات ينتج عنها
 كقول امرأ القيس يوم دخلت ابيحذر حذر غيره قالنا لك الويل انك
 مرجلي قول صاحب المصنوع ثم فتاوى زفر وبعده بما هو قول الشاعر في وجوه
 او للتناسب لان التناسب امر متقو دام عنهم فنزل قوله كما وسكت لا واغلا
 وسيعر صرف سلا لتناسب اغلا وسيعر او اما ذكر مثال التناسب
 دون الضرورة لشبهة الظاهر بخلاف ظاهر التناسب فان قيل مراد
 لاجل اضطرار الشاعر واجب ولاجل التناسب جائز حتى قرئ قوله كما
 منونا وغير منون فكيف يستقيم قوله ويجوز صرفه للضرورة او للتناسب قيل
 المراد بما يجوز هنا الامكان العام فيكون مغناه لا سلب جواز العرف للضرورة
 او التناسب ليس بضروري فتناول هو وجوبه وجواز وقدم تفسير الامكان
 العام في الاسماء الستة او نقول المراد بما يجوز هنا عدم الاستباح اي يمنع صرفه
 للضرورة والتناسب فتناول الوجوب وبما يجوز هنا او لظلال المراد بقوله هنا
 يصح والمعنى انهما يتناولان في عدم العرف عند مصدريه عبارة عن وجود
 العاطفين وعند متقدمين عبارة عن عدم وجودهم والنون فالعرف عنه عبارة

في التناسب

مراد بالعرف

عن انتفاء العليين وعندهم عن وجود البحر والسنون فاذا كان العرف هذه
عن انتفاء العليين كيف اطلق العرف هنا على وجود البحر والسنون وما له خالف
مستفاد من في حد غير منفرد وواضعها حيث اطلق العرف هنا على وجود
والسنون دون انتفاء العليين لان غير منفرد عند الفردية والناسب به
بحر والسنون ولا يتفق فيه العليان قبل يمكن ان يحمل الكلام على حذف هذا
اي يجوز جريان حكم صرفه هو وجود البحر والسنون للفردية والناسب فلا مخالفة
ويمكن ان يحمل العرف هنا على معناه اللغوي دون الاصطلاحي فيكون معنى
ويعرفه صرف هذا الحكم عند الفردية او للناسب فلا مخالفة فعلى هذا كان الفهم
في قوله صرفه عايداً الى الحكم دون غير منفرد ويمكن ان يراد بقوله صرفه جزوه
وتتوهم مجازاً على طريق ذكر الكلام واردة اللازم فلا مخالفة بين كلامه
وكلام مستفاد من ثم لا ذكر في حد غير منفرد او واحدة منها تقوم مقامها ويترتب
عنه تقوم مقامها شريح في بيان ذلك فقال وما تقوم مقامها اجمع وان
الثابت اى القيد التي تقوم مقامها العليين لفرعية الاسم او لمخ العرف سبحانه
بجمع التزمى على صيغة منتهى الجموع والالف مقصورة واهمودة وانما تقوم
ايجع مقام العليين لان صيغة منتهى الجموع لازمة للمخ بحيث لا ينطبق هذه الصيغة
كالم فحمل لزومها بمنزلة جمع ثاب وكذا الف الثابت انما يقوم مقامها
لزومها الكل الثابت لا ينطبق الكل عنها فحمل لزومها بمنزلة ثابت

(مما)

ثم لما بين العمل السبع مجمل ولم يتعرض له ودل من شرط تأنيده شرح
في بيان ذلك فالعدل انما للتفسير واللام للبعد اي العدل الذي سبق
ذكره فخرجه عن صفة الاصلية اي خروج الاسم عن صفة اي صفة الاصلية
الاصفة اي صفة اخرى فالعدل مصدر محمول اي كون الاسم معدولا وهذا
قصره بالخروج دون الاخراج ولو كان بمعنى مصدر معروف لم يجر نصيرة
لعدم انطابقه واما بخروج الاسم فمادة الاسم او خروج معناه وكذا
في نحو اني اعلم ان كذا او في قوله او خروج معناه للتزويد في العبارة اي
كواء اريد بخروج الاسم مادة الاسم او معناه خروج معناه كذا مثلا فانه يصح
ان يقال انه قد خرج مادة وهي العين والهم والراء من صفة الاصلية اي
عامر الى صفة اخرى وهي عمر وكذا يصح ان يقال انه قد خرج معناه وهو اصلية
عن صفة الاصلية وهي عامر الى صفة اخرى وهي عمر وعلى هذا سائر امثلة العدل
فان قيل هذا كذا صادق على التغيرات التعريفية بنهاها قياسه او بنها
قيل معناه خروج الاسم عن صفة الاصلية خروجها غير تعريفية او خروجها فيما بين
في نحو بقرينة ان مكلم نحوي وكل مكلم تكلم باطلا حتى يخرج التغيرات التعريفية
بنهاها فان قيل بعد في هذا كذا على الترخيم والتعريف والتقدير ونحوه قيل
معناه خروج الاسم عن صفة الاصلية خروجها غير تعريفية ولا بمعنى وتكون فلا يرد
الترخيم ونحوه ونحوه فالمراد بخروج الاسم فخرجه عن صفة الاصلية اخرى

بقرينة

يخرج المخرج لانه تغير المادة لا خروجها عن الصفة والمصدر ليس به داخل في الصفة
 فلا يصدق عليه خروج عن مصدره الاصلية وقوله يختلفا صفة مصدر محذوف اي
 خروجها ^{سريها} محققا وهو لا يقال بعدلته لغزوة منع الصرف ولا يتبع الاخوات ولا
 تحقق البناء بل لا يدل اخرى قوله كملت وتمت صفة اخرى للمصدر محذوف
 اي خروجها محققا كما بنا كخرج تمت وتمت فانها معدولان عن نعتة نعتة
 لا شتغالها بمعنى التكرار من غير تكرار في اللفظ وكذا احاد وموحد ونهاى ونهى
 ورباع ومربع ولا غير على نحو ما وقيل له عشر ومعشر تمسك بقولهم خاسي
 وسدس واثواب ان النسبة لفظية اي صورية لا معنوية ككسر سى واخرى
 معدول عن الاخر بضم الهزة او عن اخرى من بفتح الهزة معدول الالة جمع اخرى وهو
 ثابت اخر وهو افضل التفضل وهو استحقاقه بلزم احد الامور الثلاثة الاضافة او
 اللام او من تقدير الاضافة وجب التوسيع او البناء او اضافة اخر منها نخرج وقيل
 يا يتم يتم عدى ليس في اخرى من ذلك فحين كونه معدولا عن احد الاخر فان قيل
 لو كان معدولا عن الاخر وجب ان يكون معرفة كالاخر اذا عدل بتغير الصفة
 بدون تغير المعنى وهو فكرة يقال جاء زيد ورجال اخر لا غير في الاختلاف اخر
 تعريفه بتكرار البناء اصل المعنى والتعريف امر طارى فلا يشترط ثبوتها فان قيل
 لو كان معدولا عن الاخر وجب ان يكون بنيا لضم معنى اللام كما مس فانه
 معدول عن اللام وكان بنيا قيل اس معرفة فكان بناؤه باعتبار الضمة

قيل

لمعنى اللام لا باعتبار انه معدول عن الامس بخلاف اخر فانه نكرة **معدول**
 وكان معدولا لا متضمننا فلم يبين فان قيل لو كان معدولا عن اخر من وجب
 ان يكون بنينا لمتضمن معنى من مثل لا رجل اخر قيل انه ليس بمتضمن لمعنى من لعدم
 بقاء معنى التفضيل فيه حيث صار بمعنى غير معنى جاء زيد ورجل اخر رجل غير زيد وان كان
 معناه في الاصل اشبه تاخرا عن زيد في معنى في المعاني وانه اوجب بقاء
 مع موصوفة افراد او تشبته وجمعا وتذكرا واما بنينا جاء في رجل اخر ورجل اخر
 ورجل اخر و لو كان معنى التفضيل باقيا فيه لما شئى ذو جمع لان افضل التفضيل
 اذا استعمل بمن يكون مفردا ذكر الاخر فان قيل اخر فم ائمة جمع واخر من
 نفخ ائمة معدودا مفردا ولا يجوز ان يكون الجمع معدولا عن المفرد فكيف يكون
 اخر معدولا عن اخر من قيل اخر من بمعنى الجماعة وكون المفرد كالتفضيل في ذلك
 علما واما افضل من غيرهم واما لم يجمع لامر ان افضل التفضيل اذا استعمل بمن كان
 مفردا ذكر الاخر ثم اعلم ان بين العدل والتضمن عموم وخصوصا من وجه او قد يكون
 التضمن ولا يوجد العدل كولا رجل فانه متضمن لمعنى من وليس بمعدول وقد يكون
 العدل ولا يوجد التضمن كواخر فانه معدول عن الاخر او اخر من ليس بمتضمن
 وقد يوجد العدل والتضمن جميعا نحو امس فانه معدول ومتضمن له قول اللام
 في البينة وبقاء معنى الترفيع بعد العدل وقد لا يوجد شئ منها نحو يوم الجمعة في
 صمت يوم الجمعة فانه ليس بمعدول من صمت في يوم الجمعة لعدم كون في داخله

نقال

في البنية لجواز الفصل بين الجار والمجور بالحرف الزائدة ولا تنفص لان
 معنى في يفهم بتقدير لا بنفس قوله يوم الحجة وجمع فانه معدول عن جمع
 بهم وسكون بهم او عن جماعى او عن جمادات لانه جمع جمعاء وجمعاء ان
 كانت صفة كانت حقا ان يجمع على فعل كمرء وجمع والكانت اسما محضا
 كان حقا ان يجمع في النكسر على فعلى وفي الجمع على ضلوات كهمى وصارى
 وصروات ولا جاء على فعل يفهم الفاء وفتح العين ثبت انه معدول عن
 ما ذكر فان قيل هذا منقول من يجمع الجموعات الشاذة كائيت داووس اذ
 القياس انياب واثواس على ما عرف ان الاجوف واويا كان اويابا
 ويجمع على اقل فيستغنى ان يكونا معدولين عما هو القياس قبل اوزان العدل
 مشهورة محصورة استقرأ ومال على اوزان العدل مشهورة فيجمل
 على الشذوذ دون العدل وقوله او تقدرا عطف على قوله تحقفا فيكون
 صفة معدوم مخدوف شذوى خروجا مقدرا اى مفروضا اما ضرورة منع الصرف
 كتر حيث قدر فيه العدل لضرورة منع صرفه لانه لم يوجد في الاستعمال الا
 على غير منفرد وغير منفرد لا يكون بدون العيان ولم يوجد فيه علة سوى
 اعلية فقدر فيه العدل لا مكانه وقد زعمه حقا لقاعدتهم فكانه عدل من
 عامر العلم واما لتحقيق البناء نحو حصار وطار من ذوات الراو من فعال التي
 هي من اعلام العيان هوثة حيث قدر فيه العدل لغرض البناء على الكثرة

بموجب الامانة الواجبة لنقل الراى لانها من حروف التكرار وانما بنا في
 البناء فيه بتقدير العدل لتحقيق الشبه بفعال التي هي بمعنى الامر في العدل
 والوزن نحو ترالى وتراك واما للعمل على الاخوات نحو خدام وقطام وفي
 اكثر النسخ وقع وباب قطام في تمام حيث قدر فيه العدل لعدم لان خوا
 من نحو خضار وطار من ذوات الراء من فعال التي هي من اعلام البيان
 هو نشة قدر فيه العدل فرض البناء على الكسر فلا قدر فيه العدل قدر في غير
 من سائر اعلام البيان هو نشة من نحو خدام وقطام حملا عليها طردا للباب
 ولم يجازوا في حق منع صرف هذا الباب الى تقدير العدل كما اخرج في غير
 الشريف واثابت الا انهم يقدرونه من غير ضرورة حملا على الاخوات
 ولا يبنونه مع تحقيق الشبه بفعال التي هي بمعنى الامر من حيث العمل والوزن
 لان العدل التقديرى لا يكون موثرا في البناء على الكسر لعدم انضقة وانما
 بوثر في خضار وطار لنقل الراى فوجب التخفيف في الامانة هي لا يتا في
 البناء على الكسر وانما قال في تمام لان اهل الجاز يبنونه على الكسر كذوات
 لتحقيق الشبه بفعال التي هي بمعنى الامر فلا يكون من باب غير صرف وان
 كان معدولا لعدم انضاق العمل على الاخوات فالتقييه بقوله في تمام غير محتاج اليه
 كاثبات العدل التقديرى وانما هو محتاج اليه لانه مع ما غير معروف وحرد
 من باب قطام ما كان من اعلام البيان هو نشة على وزن فعال معدولا

عن فاعلية ولا يكون في اخره رائيها وبقض الشارحين زعموا ان تقدير
 العدل في باب نظام المحل على نزال وتراك وفيه نظر لانه ان اعتبر شيئا
 بما في الوزن فقط يلزم العدل في نحو ذاك وسحاب وكلام وسلام وان
 اعتبر في الوزن والعدل جميعا لم يتم الدور حيث قدم العدل فيه لاجل ان
 في العدل الامر بى اكف واجترت شبهه الالف والنون في سكران بالغة
 الثانية في حمراء في حق منع العرفا فكان باطلا لانه مستلزم الدور وهو
 ممتنع لا يستلزم تقديم الشيء على نفسه على ما عرفت في المنطق وهو حال الظهور
 ما ذكرنا ان تقدير العدل فيه للمحل على نحو حصار وباعتبار كون كل واحد من الاعضاء
 للاعيان هو شئ ثم ما فرغ من كتب العدل شرع في كتب الوصف فقال الوصف
 شرط اي شرط الوصف في منع العرف او هو الوصف الواقع من العرف
 شرط ان يكون في الاصل اي في الواقع ثم الوصف في الاصطلاح يطلق على
 شئين احدهما كونه تابعا يدل على معنى في شئونه وثانيهما كونه دالا على ذات بصفة
 باعتبار معنى هو المقصود وهو امراد منها وهذا الاول ما قيل كونه موضوعا لذات باعتبار
 معنى هو موجود لا يخرج يكون الشرط المذكور مستغنى عنه لا فائدة له في ذكره وهو
 ان يكون في الاصل جرم لا دوما وفيه اخلاز عن قول من قال ان افعى الحية
 واجدل للفر دايقل للطاير غير منصرف لثوم الوصف الاصل فيهما على ما سبقين
 فان قيل الوصف موثر في منع العرف كذلك وليس فيه وصف اصلي لانه يقع

للعدد ولا للوصف قبل الوصف فيه اولى كماله لم يستعمل بعد العدل الا وصفاً
 فكان غير منصرف للعدل والوصف الحكمي فان قيل الوصف منصرف في منع
 الجمع على قول من لم يعتبر التعريف التوكيدي وهو الصحيح مع ان الوصف ليس
 باصل لانه وضع للتاكيد دون الصفة قبل الوصف فيه اولى تقديره لان فيه
 معنى الاجتماع فهو في الاصل وصف لانه يجري على موصوف تقديره الوصف
 وقيل ان يقول انه في الاصل من اى الصفات من باب افعلة الصفة
 كاحمر حمراء من باب افعلة التفضيل كالافضل والافضل لا يستقيم الا اوله
 على اعموم ولو كان من باب افعلة الجمع بالواو والنون بل كان جمعه
 بالنظر الى اصله على جمع مثل سود وودم في جمع السود وادهم اما اعموم
 لا قبل الصفة ولا بعده وكذا لا يستقيم الثاني لكون موصوفه على فاعلا ولو كان
 من باب افعلة لكان موصوفه على جمعي كالافضل والاخر واجب بانه يحل
 ان يكون من باب افعلة بيل تاينته على جمعا الا ان جمعه على اعموم
 ويحتمل ان يكون من باب افعلة بيل جمعه على اعموم وعدم كونه من الواو
 واليؤوب والى الا ان تاينته على جمعا وشذو كان غير منصرف لوزن الفعل
 والصفة التقديرية اما على قول من اعتبر التعريف التوكيدي فاجمع عنه غير منصرف
 لوزن الفعل والتعريف التوكيدي كما سبق في قوله معرفة شرطها ان يكون
 عليه فان قيل الوصف منصرف في اوير نصخر او ورجع وارجع ان الوصف فيه

بالنظر الى نقله الى الاسم
 بالصفة على اجمع مثل
 اسود وادهم

ليس باصلي لانه تعين ما ليس فيه وصف اصلا باعتبار عارض التعريف
 قبل ما كان الوصف فيه بناء على قانون وضعي كنهانه وضع للوصف اعتبارا
 فكان غير منصرف لوزن الفعل والصفة الاعتبارية والعاو في قوله لا تفرق
 الغلبة جواب شرط محذوف اي اذا كان كذلك فلا تفرق غلبة الاسمية
 العارضية على الوصفية الاصلية لان العارض لا يعارض الاصل هذا معنى
 الغلبة تخصيص اللفظ لبعض ما وضع له فلا يخرج الصفات بعد غلبة الاسمية
 عن مطلق الوصف وانما يخرج عن الوصف العام فذلك اي فلا حمل بشرط
 كون الوصف في الاصل وعدم منفرة الغلبة اياه صرف اربع في مرتبة متوالية
 اربع وان اجمع فيه الوزن والعروض الوصف لانه وصفه للعدد مخصوص
 فان قيل صرف اربع يجوز ان يكون كلمة قابلا للعدد لا لعدم الوصف الا
 فكيف يصح هذا التعليل قبل ايراد بالاء التاء واللاحقة قياسا وفي الآية
 يلحق التاء على خلاف التماس اذ التماس ان يلحق التاء بالوزن دون العدد
 واستخرج عن الصرف اربعة وارقم اسماء السموات على سبيل الغلبة
 العارضة لامانة الوصف وعدم منفرة الغلبة لان اربعة في الاصل بمعنى ذي اربعة
 وارقم بمعنى ذي رقم وادم بمعنى ذي دمة اي مائة فان قيل ما لم يعتبر
 الوصف الاصل بعد غلبة الاسمية ولم يعتبر في بعد العلمانية في نحو اربعة اقبل لما
 السمية وضع فان خرج باعتبارها واذا اختلفت ذهب الوصفية لتفاديتها

بجواز غلبة الاستحباب فانها عارضة فلا يعارض الاصل على ان غلبة الاستحباب لا تقوم
 بالصفات عن مطلق الوصف على ما مر بخلاف صيرورتها على فانها يجوزها عن كونها
 بالكلية في اصل الفرق ان الغلبة لا تنفك عنه عن ملاحظة معنى الوصف وفي
 الحقيقة عدم ملاحظة غالباً فكم من اسود سمي بالاسود بالعكس قال قيل ما وجه
 اجتماع الشيء للتحليل في قوله فلذلك قيل انما النتيجة واللام للتحليل لا انها
 بدل على اعتبار صرف اربع واشتتاع اسود وارقم وادهم على تمت اليه بالظن
 وهو اشتراط كونه في الاصل وعدم مفارقة الغلبة اياه وهذا الاشتتاع انما شرط
 المذكورة فيصح كون انما النتيجة واللام للتحليل فعلى هذا كان قوله صرف اربعاً
 الا اشتراط كونه في الاصل وقوله واشتتاع الى عدم مفارقة الغلبة اياه فيصير النتيجة
 فعرف اربع في مرتبة بشوة اربع لاجل اشتراط كون الوصف واشتتاع اربع
 وارقم وادهم لاجل عدم مفارقة الغلبة اياه فيكون في قوله فلذلك كاشفاً وفي قوله
 صرف كذا او امتنع كذا انشراحاً قال قيل كيف امتنع اسود وليس فيه سبب لكون
 الوصف الاصل لان ذلك الفعل مشروط بعدم قبول التاء واسود قابل للتاء
 حيث يقال للحمية الاسفلى اسوداً فكيف يصح التفريق التائي قيل قد ذكرنا ان المراد
 بالتاء والتاء اللاحقة قياساً في اسوداً ملحق بالتاء على خلاف القياس ان جاز
 في موضع اسوداً لكن التاء يلحق بسبب غلبة الاستحباب عارضة فلا عبرة بقوله التاء
 اذ هو عدم قبول التاء وعدم قبولها بالاخبار الذي امتنع عن الفرق واسود ممتنع

اذ القياس

او نقول لا عبرة بقوله التاء

عن العرف باعتبار الوصف الاصلى و هو بهذا الاعتبار لا يقبل التأويل
 حيث يحكى موثقه بهذا الاعتبار هو واد و انما نقبلها باعتبار الاسمية العارضة
 و هو بهذا الاعتبار غير متمنع عن العرف لتحقيق هذه الوصفية و وزن الفعل
 قوله و ضعف عطف على قوله صرفه اى لا اجل الاشتراط كون الوصف
 فى الاصل جزءا لا و باء ضعف منع اقنى من العرف و اسم للميت و اجل اسم
 للمقر و اجل اسم للطائر انه فى قوله و بياض لثوم الوصف فيها بناء
 على ثوم اشتقاقا و اقسام من القوة بمعنى الخبيث و اجل من اجل معنى القوة
 و اجل من الخيلان بمعنى ذى خيلان بمعنى كميل ان يكون اقنى مشتقا من القوة
 و هو الخبيث فيكون اقنى بمعنى الخبيث و يسمى بجهت به لثابتها و اجل من اجل و هو
 القوة فيكون اجل بمعنى القوي و يسمى الطائر به لقوة و اجل من الخيلان
 جمع خال كيتجان جمع تاج و هو ما يكون على كسب من النقط و النقوش فيكون اجل
 بمعنى ذى خيلان و يسمى الطائر به لانه ذو خيلان اى ذو نقط و نقوش
 فان قيل هذه الاسماء مشتقة عندهم كما هو مذاهب الجمهور لعدم انحرافها
 بالوصف هو شرط عندهم فكيف قال و ضعف منع اقنى اه بل الحق ان
 يقول و صرف اقنى او يقول و امتنع منع اقنى قيل مضاه و ضعف منع من
 منع اقنى من العرف لان منعه لا يحتاج قول الجمهور فكان ضعيفا ثم لا
 من كنه الوصف مشروفا فى كنه التائيد فقال التائيد بالتأويل و الجارح

صفة التانيث هي التانيث الكائن بالبناء بشرطه في منع الحرف العلمية
 هي علمية هيئت هي كون هيئت علمية التانيث مبتدأ وقوله شرط مبتدأ
 تانيث وقوله العلمية خبر مبتدأ التانيث ويجوز خبر مبتدأ الاول وانما شرط العلمية
 في التانيث يظهر التانيث لازما بالعلمية لانه لو لم يكن علما كان ذلك التانيث
 في معرض الزوال فيكون معدوما من وجه فلا تؤثر في منع الحرف ولا يثبت
 يمنع الاسم عن احد وهو الاخراف من دليل قوي وذلك هو التانيث
 من كل وجه والعلمية توجب لزوم التانيث لانه وضع ثمان مانع من التغير
 كما عرف ولذلك حرف فائضة في مررت با مرأة فائضة مع تحقق الوصف
 والتانيث بالبناء من خبر العلمية فان قيل ما لهم اعتبروا اللزوم في علم منع
 الحرف ولم يعتبروا ذلك في علم البناء حتى ينشئ لاجل واحد عشر وباريه
 ونحو ذلك مع عرض علم البناء مع كون البناء اعلى من منع الحرف في
 خلاف الاصل لان سلب اعراب الاسم بالعلمية اشهد من سلب بحر والتون
 قبل لان علم البناء قوية حتى افرقت منفردة بخلاف منع الحرف فانها ضعيفة
 حتى لا تؤثر في معاضدة ومعاضدة وانما فيه بقوله بالبناء احرار عن التانيث
 بالالف معدودة ومقصورة كراه وجبلي فان العلمية لا يشترط فيها لان
 التانيث لازم بدون العلمية فيقوم العيش به والتانيث المعقود هو
 الذي لم يظهر تاوؤه لذلك اي كالتانيث بالبناء في اشتراط العلمية في منع الحرف

انه لو لم يكن علما لكان ذلك اثنا بنيت في معرض الزوال فلا يكون لازما
 واثنا بنيت باعتبار اللازم وبهذا حرف جريح في مرتبة بامارة جريح فحق تحقق
 الوصفية واثنا بنيت المعنوي من غير العلمية وكذا حرف ارنب مع تحقق
 وزن الفعل واثنا بنيت المعنوي من غير العلمية ثم لا تشارك الشيخ في كون
 هموت اللفظي في كونها مشروطا فيها العلمية وذكر كما هو مشترك بينهما و
 فرج من بيانه شريح في بيان ما هو مختص بهموت المعنوي ومشروط تحتمل
 اى مشروط وجوب تاثير اثنا بنيت المعنوي وفيه اشارة الى ان العلمية
 مشروط جواز تاثيره فان شرط وجوب تاثيره فان يكون العلمية الزاوية
 على التلثة اى على ثلثة احرف او حرك الاوسط اضافة المصدر الى الفعل
 او العجمة اما مشروط في تحتمل تاثيره احد هذه الامور التلثة لان منح احرف
 لا جعل النقل اى اصل من تحقق العلمين ولو لم يكن احد هذه الامور التلثة لكان
 هموت ثانيا ساكن الاوسط غير ايجي فيكون في غاية الخفة من بينها
 ان يعارض نقل احد البيتين فتراحم تاثيره فاشترط احد هذه الامور التلثة
 يكون هموت ثانيا فيخرج بتقله عن الخفة ونقل الامور الاولى ظاهر وكذا ان
 فان حركة الاوسط في حكم الحرف الرابع في افاضة النقل وكذا الثالث لان
 لان الهم تقبل على العرب وتعاكل ان يقول ما باله جعل احد الامور التلثة
 مشروط تحتمل تاثير اثنا بنيت المعنوي في هموت المعنوي ولم يقل ذلك مشروط العلمية

التي فيه مع ان الخفة في منه و وعد كما تعارض نقل التانيث بتعارض نقل
العلمية ايضا لو جعل ذلك شرط تختم منع العرف التانيث المعنوي لكان هو
العلم الا ان يجاب بان العلمية سبب قوي حتى كانت سببا بنفها في
بعض الاحوال و شرط في البعض وانزلت منفردة في منع العرف عند الكوفة
نحو مرداس فجاز ان لا تعارض الخفة و ثقلها بخلاف التانيث المعنوي فانه
سبب فيضعف فتعارض الخفة قلده فاشترط تختم ما يفره احد الامور الثلاثة وانما تختم
تختم ما يفر التانيث المعنوي بهذا الشرط دون التانيث بالهاء لان التانيث
بالهاء مع العلمية واجب انما يفر على كل حال لقوة ظهور علامته في اللفظ فان
قبل تنابع الاضافة يخل بالافاضة فكيف اوردوه المخرج في قوله و شرط تختم
قبل انما اخل ذلك بالافاضة اذا كان ثقلها و بنا غير ثقل فلا يتحمل ما
كما في قوله كما داب قوم فخرج فلهذا يجوز صرفه لخلوه عن جميع شروط التخم
و لم يجب صرفه لوجود التانيث والعلمية و زينب اسم امرأة كنهه و ستر
اسم صبي و ماه و جور اسماء قريتين متمتع خبر لقوله و زينب و ما عطف
اسم متمتع كل واحد منها عن العرف لوجود شرط وجوب التانيث و هو الزيادة
على الثلاثة في زينب و كركب الاوسط في ستر و الجمجمة في ماه و جور فان
قبل شرط ما يفر الجمجمة العلمية مع كركب الاوسط او مع الزيادة على الثلاثة
و لم يوجد واحد من هذين الامرين في ماه و جور فكيف يفر الجمجمة فيها قبل ان

فمنه

ممثل

احد هذين الامرين شرط كون الهمزة سببا مؤثرا في منع الحرف والهمزة
 في ماء وجوز غير معتبرة في كونها سببا مؤثرا في منع الحرف بل اعتبرت
 لتبريج امر التانيث والتقوية له اذ لو لم يكن الاسم في غاية النخبة التي من
 شأنها ان تغارض فقله ولا يلزم من كونها من جهة تقوية كونها سببا مؤثرا
 في منع الحرف فالجاء اصل ان تاثير الشيء على نوعين على طريق الشرطية كما ذكرنا
 على التثنية في التانيث المعنوي او على طريق السببية كما عدل في ثلث والهمزة
 في الهمزة الثلاثة الساكن الاوسط من قسم الاول اذ لو كانت سببا في جميع
 نحو لوط و نوح غير منفردين في كلام فصيح او غير فصيح ولم يصح ولم يسمع فان سمع
 اى بالهمزة المعنوي مذكر فشرط الزيادة على الثلاثة ليكون الحرف الرابع في
 حكم ماء التانيث تقدم ان سمي به بحرف لغوات التانيث لفظا لكونه خاليا
 عن حركات التانيث وحكا لغوات حرف الرابع الذي هو في حكم ماء التانيث ومعنى
 لكونه اسم مذكر فان قيل ينبغي ان يكون غير منفرد بوجود ماء التانيث حكما
 لان حركته الاوسط في حكم الحرف الرابع الذي هو في حكم التانيث وهذه اقاويل في
 النسبة اليه جعله جلي وجعلوا بحرف الالف وقبلها ولم يحزوا في نحو جباري الالف
 فوقع الالف خامسة ثم انهم لا جعلوا نحو خمرى بمنزلة جباري فلم يحزوا فيه الالف
 وانما كانت الالف رابعة لثقل حركته الاوسط فنزلت الحرف الخامس فبدأوا على
 ان حركته الاوسط في حكم الحرف عظيم وعرف ان سمي به مذكر متمنع لوجود الزيادة

التي في حكم تاء التانيث فان قيل كلاب هو نبت مغربي و لوسمي به ذكر صرف مع
وجود الزيادة وكذا نحر باب علم امرأة الفاسونث مغربي و لوسمي به ذكر صرف
انما مع وجود الزيادة قيل امراد به هو نبت مغربي الذي لم يفتقر تانيثه لزيادة
ولم يكن منقولا عن ذكر فخرج كلاب لان تانيث الجمع تباويل بحاقه لا ينقل اللفظ
فلا يعتبر تانيثه وكذا يخرج نحر باب حيث كان في الاصل ذكر معنى بمعنى سحاب ثم نقل
وجعل علم امرأة فاذا جعل بعده علم رجل لا يكون غير منحرف لا يجمع بعد تانيث كذا
الذكرة الاصلية ولم يعتبر و التانيث المتخلل بين الذكورين كما لم يعتبر المتخلل
بين الدينين ثم لا يخرج عن بحث التانيث شمع في بحث المعرفة فقال المعرفة
ان يكون علمه اراد بالمعرفة التعريف اذ العلم المانعة للتعريف هي التعريف لا المعرفة
او المعرفة بالاسم الذي فيه التعريف كما ان المعرفة بالاسم الذي فيه التمييز
وانت تعلم ان الذي فيه التعريف ليس بلفظ كما ان الاسم الذي فيه التانيث
والجوه وهو هو نبت والافحلي ليس بلفظ بل العلم هي التانيث والجوه وانما اختار
المعرفة لموافقة ما ذكر في التعريف وانما ذكر المعرفة في التعداد ليستقيم قولهم
وتأمل ان يقول ان ياء النسبة مع التاء في قوله علمه يعني المعرفة
اي كونها علما وان المعرفة في قوله وان يكون انما يفيد معنى المعرفة فيترجم كونه
الكون حيث يصير معنى المعرفة بشرطها كونها علما فلا يستقيم حمل قوله علمه على
انفردت مكان في قوله ان يكون فاحتج ان يطرأ قوله ان يكون ويقول معرفة

شرطها علمية اي كونها علما واجيب بانه لو طرح قوله ان يكون لم يكن مستقفا
 لانه لو قال المعرفة شرطها علمية فح لا يخلوا اما ان يجري قوله المعرفة على حقيقة
 او مراد به التعريف لا يستقيم الاول حيث يصير معنى المعرفة شرطها كونها علما وان
 عرف من قبل ان المعرفة ليست بسبب وكذا الثاني حيث يصير معنى التعريف
 كونها علما وانت تعلم ان التعريف ليس بعلم بل التعريف صفة توجد في العلم
 فلا يستقيم على كلا التقديرين فلا بد ذكر قوله ان يكون ومن ارادة التعريف
 من المعرفة لا يلزم تكرار الكون لان الياء التمامية في العلم نسبة الياء انقضاء
 للتامية دون مصادره فيصير معنى التعريف شرطه كونه متبوعا بالعلم
 لا الى غيره من المفردات ومجموعات واللام والافادة فيمع سببه التعريف و
 يستقيم المحل ولا يلزم تكرار الكون فافهم وانما اشترط في التعريف ان يكون بالعلم
 وانه ان كان بالافادة او بالاسم كان الاسم متبوعا باللام في منح التعريف وهو
 لا عراب ومضاف الى الذات للمعلوم وان كان باللام وبالافادة كان متبوعا
 في التعريف وفي حكمه على حسب الاختلاف فلا يلزم ان يؤثر في منح التعريف
 فلم يبق الا التعريف بالعلمية وبغيره اعني في تعريف جميع
 المصطلح من الافادة كناية تامة اي وقالوا انه غير معرف للتامية والتعريف
 بالاسم وعند هذا يكثر من تعريفه كما ذهب اليه البعض بدليل سكونه عن تعريف
 اذ لو كان معبرا عنه لوجب ان يضم مع العلمية تعريف جميع مصطلح المنطوق عن اللفظ

ويعتبر انعرف التوكيدي كما في اجمع وقالوا انه غير منفرد لوزن الفعل ^{الشرطي} التوكيدي
 التوكيدي لا يخرج ما فيه المعارف بعلامته التعريفية يقال قرأت الكتاب اجمع
 وعندهم لم يغيروا التعريف التوكيدي اصطلاحاً هو مذنب يجوز به بل سكونه عن
 التعريف ولهذا جاز في انحرافه الشك في قوله ما لك قرأت الشك في قوله ما لك قرأت
 منع معرفة وزن الفعل والوصفية هي مضافة على ما بينا في بحث الوصف وانما جعل
 سبباً والعلمية شرطاً ولم يجعل العلمية سبباً كما جعل البعض لان فرع التعريف
 على التوكيدي ظهر من فرع العلمية على التوكيدي فان قيل لما كانت العلمية غير موفرة في
 منع العرف عنده كيف قال اخر او ما فيه علمية موفرة بل الواجب ان يقول
 ما فيه معرفة موفرة قيل كلام اخره جاز على اطلاق غيره او محمول على التوكيدي
 التعريف العلمي بالعلمية بطريق ذكر المعلوم واردة الا ان العلم بالعلمية يستلزم العلم
 العلمي ثم لا فرع عن بحث المعرفة شرع في بحث البنية المجردة وهي كون
 الكلمة من غير اوضاع العربية شرطها ان تكون علمية اى كونها منسوبة
 الى العلم في اللغة اى في اللغة البنية وتكون الاوسط عطف على قوله
 ان يكون او الزيادة على التلثة اى التلثة احرف اى البنية شرطها في
 منع العرف كونها علمية في اللغة البنية مع كون الاوسط اوضح الزيادة
 على التلثة وانما اشترطت العلمية في ما في البنية لانها لو كانت رتبة
 تصرف فيها العرب مثل تصرف معرفة كلامهم من اخافة وادخال لايم

وتشوي وغيره فيصرف كالمسما العربية ^{وهي} الكسيرة فلا يعبر العلمية ان وجه
 هذا ذلك نحو لجام وفرد بخلاف ما اذا كان عليه في الهمزة فانها تمنع الصرف
 كما نقلت الى الموضع قبل الصرف لوجود الهمزة والعلمية وانما اشترط
 مع العلمية تحرك الاوسط او الزيادة على الثلثة اذ لو لا ذلك لكان الاسم
 في غاية الخفة التي من شأنها ذوات قراءة نافع مع انه لم يكن علميا في الهمزة
 ان تعارض اسم سببين فزاحم ما يفره فان قبل الهمزة موزنة في قانون
 اسم احد ذوات قراءة نافع مع انه لم يكن علميا في الهمزة بل كان اسما حسي
 مكوذا اسما للبعد ثم سمي به احد ذوات قراءة نافع بحسب وجوده قراءة
 قبل انه لا جعل علميا بعد النقل قبل ان يصرف في العرب فكانت كان علميا
 في الهمزة فان قبل الهمزة موزنة في ما وجوز مع انه ليس فيها كرك الاوسط
 ولا الزيادة على الثلثة قبل جوابه بائنا من قبل من ان الهمزة فيها غير موزنة
 في كونها سببا بل اعبرت لفرجه امر التائينت ولا يلزم من كونها مرجحة كونها
 سببا موزنا فان قبل ما ياله جعل تحرك الاوسط والزيادة على الثلثة
 في الهمزة شرط جواز ما يفره حتى كان فوج نغزنا التائينت وفي التائينت هو كذا
 شرط تختم ما يفره حتى جاز صرف منه ووجد ترك حرفه وقبل ما ان
 الزيادة موجودة في هوئت التائينت بقدر الان التاء مقدرة فيه بل
 زوجها في التغير نحو هنية ووعيدة فكان مع التاء مقدرة في تغير التاء

كانا نثبت أقوى من العلة فخرج زيادة النقل في حق جوازها
 على أن العلة يجوز ما يتركها بدون التوك والزيادة لم تنفع خو لو ط
 ونوع غير منفرد في الكلام فيصع وغير فصيح كما شيع ذلك في كونه
 ولم يسمع فيه فعلم أن التوك والزيادة في العلة شرط ما يتركها وفي الثاني
 صنفين شرط تختم ما يتركها على اختيارهم وعند غيره الزيادة أو تحرك
 الأوسط شرط تختم ما يتركها على أنها شرط تختم ما يتركها عند
 ما ذهب إليه أصحابهم فخرج شرط لعدم تحرك الأوسط والزيادة
 على التلقة هذا على اختيارهم وعند غيره نعم ولو ط كنه ووجدوا شرط فيصع
 الشين والثاني اسم بقية وأبراهيم يمنع كل واحد منهما عن الحرف لترك الأوسط
 في شرط الزيادة على التلقة في إبراهيم ولو قبل فخرج وفرد شرط في شرط
 وأبراهيم يمنع كان أولى لكونهم نظروا في الشرط الثاني وهو تحرك الأوسط
 والزيادة على التلقة وفرد نظروا في الشرط الأول وهو كونه علمية في العلة
 ففي ذكر نتيجة الشرط الثاني وترك نتيجة الشرط الأول نظر اللهم الأول
 إنما نعرض فيه ذكر نتيجة الشرط الثاني لأنه مختلف فيه لأن الجمعية مع التلقة
 الساكن الأوسط مؤثرة عند البعض غير مؤثرة عند البعض فذكر نتيجة
 ث أنه بخلاف الشرط الأول فإنه متفق عليه ولا نزاع فيه لأنه لا حاجة
 الشريعة غير مؤثرة بالاتفاق فلم يصرح به كونه نتيجة نعم ما فرغ من بحث العلة

شعر في بيان الجمع فقال الجمع شمر طه في منع العرف صفة انتهى الجموع هي
 الصيغة التي اوجها منقوصة وانما ألف بعد ما حرفان او ثلثة او سطرها من
 وقيل هي الصيغة التي لا يجمع مرة اخرى جمع الكثير ويجوز ان يجمع جمع السبعة نحو
 مراجعات في جمع المراجعات وقيل هي صيغة متفاعل ونظيره
 مساجد ومطابخ فان قيل يخرجه من هذا التفسير نحو فوارب وجوارب
 واساور وانما يعم فانها ليست على وزن متفاعل ونظيره بل وزن الاو
 فاعل ووزن الثالثه فاعل ووزن الثالثه فاعل ووزن الرابعه فاعل
 مع ان الجموع مبنية في باب منع العرف واجيب بان المراد الوزن العرفي
 وهو ما واث في المركبات والكنات لا العرفي وهو غير الزايد بالزوايد والى
 بلا على فلا يخرج انما هذا الجموع وقوله غير متحرك حال عن صفة انتهى الجموع اي حال كون
 تلك الصفة مبنية بغير ما والمراد بالباء والياء والتائيت اي بغير ما والتائيت لانه
 اطلق عليها الياء لا بها بغير في الوقف ما واما استرطقت في ما بغيركم صفة انتهى الجموع
 يكون صفة لازمة مبنية عن قول المكسر والتخفيف فيزول قوة واما استرطقت في صفة
 ان يكون بغير ما ولا بها الكسنة مع ما كانت على ردة همزوات كمرزنة فانما على
 وزن كمرزنة وطوائفه فدخل في قوة جميعه فتور فلان قوم نظام العليين فان
 قيل لا حال بغير ما وديا والنسبة لكان اولى بالخروج نحو مدني اسم مبنية فانه ينظر
 مع تحقن صفة انتهى الجموع قيل لانه ليس بجمع لاني حال ولا في الاصل بل هو مع ما النسبة

اسم بده بینه مفرد محض دأما وانما جمع مدأش و بلفظ آخر اذا لو كان جمعا لمرد
 في النسبة الى الواحد لا عرف ان الشئ اذا نسب اليه جمع و ذلك الواحد فلفظه
 و سقاء مفرد كالانفاري و الانباري و الامطراي فلا حاجة الى اخرج بخلاف
 قرآنه فانه جمع و قيل يخرج مدأش بده لا فوله بغير كالاتا ان الثانيه و الثانيه
 من و او واحد من حيث ان انما انما الثانيه كما به خل في كونت الحقيقي
 و النظمي كفا طمة و طمة فكذا ايا النسبة به خل في منسوب الحقيقي و النظمي كبري
 و كبري و من حيث ان كل واحد منها يكون قاري بين كمنس و واحد و كبري
 و تمر و رومي و روم و من حيث ان كل واحد منها محل الاطراب نحو و قامة
 و من حيث ان كل واحد من كونت و منسوب بغير مدأش
 فرم منسوب اليه كما ان كونت فرم انه كبري و قيل امر و باجمع الجمع
 فخرج مدأش لانه جمع ببعض حروفه حيث حذف عته انما الثاني في واحد
 و في هذا من الجوابين نظر لما ذكرنا انه ليس يجمع لاني كمال و لاني الاصل
 بل مفرد محض دأما وانما جمع مدأش بلفظ آخر فلا تعلق له لوجود شرط الجمع
 و عدمه ثم قيل ان شرط صفة انتهى المجموع اولى من ان شرط عدم التغير في الاحاد
 حيث يراد عليه اكلب و اجمل فانها جمعان لا نظير لهما في الاحاد و اجبت بان
 امر و عدم النظر في الاحاد من كل واحد كواكلب و اجمل و ان عدم النظر في الاحاد
 صورة و لا بانها ياتل انه قبول التفسير و التفسير على فلفظه لانها على صيغة التثنية

همزة و في قول السليم يفتح في عليها عدم انطراف في الاصل من كل وجه كسبه
 مثال الجمع الذي به الفه حرفان و يحتاج الى مثال الجمع الذي به الفه ثلث احرف
 او سطر اسكن اما فزانة جمع فزان و هي منى من النخرج فتمت فزانة
 شرط تاثير الجمع بسبب التاء و اذا ذكر مثال انتفاء الفه الاخير و هو قوله فزانة و ذلك
 مثال انتفاء صيغة انتهى بكون من نحو رجال و هو شجرة الشدة او فلة الشدة ذلك
 و اما قال فتمت على صيغة المذكور و لم يقل فتمت مع وجود تانيث انتهى او فزانة
 لان مراد به مجرد اللفظ و هو ذكر فان قيل اللفظ اذا اريد مجرد اللفظ يكون على فيكون
 فزانة منها على فيبقى ان يكون غير معرف لتحقق العلية و التانيث و قد سمي بها
 من قبل و هو غير معرف و هو شبه مبتدأ مسمى و المسموع في غير معرف متون
 المتكلم لا متون مبتدأ فان قيل لا كان هو غير معرف منها فكيف يتم الحكم بان
 معرف قبل الحكم عليه بالانفراد باعتبار سماء دون اسمه و سماء معرف
 او ليس فيه سبب سوى التانيث فان وجود التاء في فزانة عارضة و التاء
 بعتر في حكم العدم فلم لا يعترضه التاء في حكم العدم
 فيبقى ان يؤثر صيغة انتهى بكون مع التاء العارضة و اجيب بان المراد ان

ثم لا فرق عن بحث هبته اذ شري في بحث خبران واخواتها يقال خبران
واخواتها عطف على ان اي خبران واخواتها اي انها باواشباها من
المحرف الخمسة الباقية من المحرف صنية بالفعل وهي ان وهن وكا
ولكن وليت ولعل قوله خبران هبته المحرف بغير قرينة ما سبق اي و
خبران واخواتها وقوله هو مسند به دخول احدى هذه المحرف اتبادر
او يقال ان قوله خبران هبته او قوله مسند خبر وقوله هو ضمير فعل وقوله
مسند واحترز بقوله مسند على كل ما يولس بهند ويقوله به دخول هذه المحرف
من خبر خبران واخواتها فان قيل يدخل في هذا المحرف في ان زيدا يضر
ابوه فانه مسند به دخول ان مع انه ليس بخبران بل الخبر مجرور بحجة قتل امراد
بمسند مسند له اسم ان فيخرج ذلك لانه ليس بمسند اليه بل الفاعل فعل
يكون قوله به دخول هذه المحرف تاكيد اجتناب خرج به القيد ما اخرج بقوله
به دخول هذه المحرف فان قيل هذا المحرف في على حسن في ان رجلا حسنا
فانهم هو صفة اسم ان لا خبر في قيل امراد بمسند مسند له اسم ان بواجبة
بقرينة ذكر التوابع بعد ذلك مثل ان زيد اقام فان فانه مسند به دخول ان
وانما قدم خبران على خبر لا التي لتفي بكنس مع ان كلاهما من مائعات انما على
لان خبر لا في خبران لان لا انما فعل مبتدأ به ان على ما عرفت وعلى اسم ما لا
عني ليس لانهما فرع معمول الفعل بما مدح منه ووجه في لا بخلاف خبران

وامره كالم خبره منه اى حكم خبره ان مثل حكم خبره منه او سنده مثل سنده
 فى اقسامه ونسبته واحكامه الا فى تقديمه استثناء من غير من كلام موجب
 على نحو قرأت الا يوم كذا اى امره كالم خبره منه اى فى جميع احكامه الا فى حكم التقديم
 حيث يقر فان فيه جواز الاستثناء فانه تقدم خبره منه اى خبره اولى به من تقدم
 خبره ان على اسمها لان فى تقديمه قلب صورة عمدة مقصوده الا كخطا على عمل الفعل
 وسمى ما خبره منسوب عن امره فقولوا ان يقول الضمير فى قوله تقدمه لا يخلو اما
 ان يكون عائدا الى خبره منه او الى خبره اى وكل ذلك خبره مستقيم اما الاول
 فانه يلزم ان الضمير فى امره عائدا الى خبره اى اما ان كان فى قوله حكم التقديم
 غير متحقق فى خبره اى فلو قال الا فى التقديم بدون الضمير كان اقرب ويمكن ان
 يقال فيه بان المراد بالحكم اعم من ان يكون ايجابا او سلبا وحكم التقديم من حيث
 السلب متحقق فى خبره اى مستقيم عود الضمير اليه وقوله الا اذا كان طرفا استثناء
 متفرقا من كلام منفى اى الا فى تقديمه فانه لا يجوز فى جميع الاوقات الا وقت كونه
 طرفا فحجج كونه ان تقدم على الاسم حيث يتوسع فى الطرف ما لا يتوسع فى غير
 ثم لا فرق من حيث خبره اى واخواتها شرعا فى بحث خبره لا نفي بحسن ظاهرا
 خبره لا نفي بحسن ايجازا وبمجرور منه خبره لا الكاشفة لنفي بحسن اى لنفي حكم
 بحسن اذ لا رجل قائم مثل نفي القيام عن جنس الرجل لا نفي جنس الرجل
 وقوله خبره لا ينهى المذوف الجراى ومنه خبره لا وقوله هو منه بعد دخولها اى

او قوله بخبر فعل و همسند خبر واحترز بقوله و همسند عن اسماء و عن كل ما يسمونه
 و بقوله بعد و قولها اى بعد دخول لا عن خبر لا و همسند اسماء ال اسم
 بلا تبيينه يفرقة ذكر التواريخ بعد فلا يدخل في محله فرب في قوله رجل فرب ابو
 فانه سنده بعد دخول لا وليس بخبر بل بخبر مجموع مجدة و لا حسنا في قوله رجل حسنا
 في الاداء فانه سنده بعد دخول لا وليس بخبر بل منفعة رجل مثل لا غلام رجل طريق
 فيها قوله طريق سنده بعد دخولها و قوله فيها خبر بعد خبر و اياها عائد الى الاداء اى في
 الاداء و هو مذكور و لان هذا الكلام جوابا على سؤال هل في الاداء غلام رجل طريق
 كما قيل و انما قيل ان يقول لو كان جوابا له كان كناية لا وحده يكفى الا ترى انه
 اذا قيل هل في الاداء جواب ان يقال نعم او لا و انما اتى بتعدد الخبر لئلا يلزم كناية
 بمعنى طرافة كل غلام رجل فيكون قوله فيها من باب تعدد الخبر لزوما على نحو الاطلاق
 اسود ايضا لزوم الكذب بالتوجيه و يمكن ان يكون من باب تعدد الخبر جواز
 على كونه عالم عاقل ان قيل بانثفا و لزوم الكذب في الغلمان من حيث انهم
 غلمان بهمائة و الاقمار و انما اتى بتعدد الخبر ليكون مثال النوعين خبرا كالمثل
 و غيره و لا يهم ان يكون قوله فيها طرفا بقوله طريق او حالا لان الطرافة لا يتقدم
 بالطرف و نحوه و انما اختار به انما و عدل عن انما من ظهور و قوله لا رجل
 في الاداء لا ضمال حذف الخبر و جعل في الاداء منفعة رجل محمولة على الحمل و انما
 و ان صلح محتملا و لا يصح اذا ترجح مقتضاه و لكنه اذا استوى الاضمال لان مقتضى

و اذا انسخ الهمزة كان الفتح فيكون المثال منتهى و يفتح لانه حذف خبر لا كثر كما قال النحوي
 و حذف كثر اى بحذف خبر لا كثر اوده ما كثر بخلاف المثال الذى اختاره
 لان غلام معرب لا يجوز ان تصاح صفة حملا على محل على الاصح وهو اختاره معربا و كذا
 قوله ظرف ان يكون صفة لقوله غلام محل و انحر محذوف بل متبوع للخرقة و قوله
 بنو نعيم لا يثبتون اى لا يثبتون خبر لا يكمل متبوع احدهما انهم لا يثبتون خبرا املا
 اى لا لفظ ولا تقدرا و يقولون معنى لا اهل ولا مال انتهى للاهل و مال فلا يحكم
 انه تقدير خبر و انما انهم لا يثبتون خبرا لفظا فائين بوجوب الحذف فان قيل
 فما يقولون فيما ترى خبرا انما لا رجل قائم و مثل قوله حاتم الطائى و هو من بنى نعيم و كذا
 من اوله ان مفعول قيل انهم يحلون المثال ذلك على الصفة المحولة على محل لا مع معنى
 و من انحر ثم لا فرق عن كثر لا انتهى انهم شيعى في كثر اسم ما ولا متبوعين
 بلين فقال اسم ما ولا متبوعين بلين فى انتهى مجرد لا بطريق المبالغة
 و فى ادخول على مبتدأ و انحر ثم قوله اسم ما ولا مبتدأ محذوف انحر اى و
 اسم ما ولا و قوله متبوعين صفة ما ولا و قوله بلين متعلق بقوله متبوعين
 و قوله هو اسند اليه بعد و نحوها استئناف و قوله هو غير فصل و هو خبر اسم
 ما ولا و قوله بعد ظرف اسند اليه و اخره بقوله هو اسند اليه ما ليس بمبتدأ
 و بقوله بعد و نحوها اى بعد و دخول ما ولا عن غير اسم ما ولا و انما و اسند اليه الله
 اسند اليه خبره بلا تبعيته بدليل ذكر التوابع بعد هذا فلا بد من قوله فى ما زيدا

فاما حيث لم يسهل اليه خبره اذ يخرج مجروح بجدة فعله بما يكون قوله بعد دخولها
 فاما حيث خرج منه اليقيد ما اخرج بقوله بعد دخولها وكذا الالف قبل اخوك في ما
 اخوك فاما لانه تابع اى بدل من قوله زيد نحو ما زيد فاما وقال لا رجل افضل
 منك وانما اتى بالثمة لان لا لا تفعل الالف اكثره بخلاف ما خانه تفعل في الكثرة
 و معرفة و هو في لاش ذ اى اجراء حكم ليس او عمل ليس او التثنية بليس
 في لاش ذ لقصور شبهها بليس لان ليس نفى الحال ولا نفى الاستقبال
 في المضارع والحال في الاسم فيقتصر عليها على مورد السمع نحو قولك انت طرس من قدة
 عن نيرانها فاما ابن قيس لا يبرح ثم لما فرغ من المرفوعات شريعت في منصوبات
 فقال المنصوبات هو ما اشتمل اى اسم او معرف اشتمل على علم مفعولية
 فقوله منصوبات مبتدأ وهو خبر فعل لا محل له من الاعراب وقوله ما اشتمل خبر كحل
 ان يكون قوله المنصوبات خبر مبتدأ محذوف والتقدير ما اشتمل اذ ذكر المنصوبات وقوله هو
 ما اشتمل محذوف متاخر لانه لما قال هذا ذكر المنصوبات فكان ما اشتمل على
 فقال هو ما اشتمل على علم مفعولية وهو الغيب والالف والياء نحو انت زيدا
 والياء والزيدين والفاء في مفعولية كحتمل ان يكون لفظا مفعول والياء
 للتثنية اى اشتمل منسوبة الى المفعول فندخل الموقوفات وانما قدم منصوبات
 على الموقوفات لكثرتها ولخفة الغيب فنه المفعول المطلق مبتدأ مقدم خبر وانما
 للتفسير اى فما اشتمل على علم مفعولية او فمن منصوبات المفعول المطلق مطلقا